نحو تقعيد إستراتيجية فاعلة للنهوض التنموي والاقتصادي

علي سيد إسماعيل محمد

قسم الدراسات الإسلامية، كلية الآداب، جامعة المنيا ، المنيا ، مصر.

البريد الالكتروني: Alisim١٥@yahoo.com

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح إستراتيجية فاعلة للنهوض التنموي والاقتصادي، من خلال صياغة عناصرها، ورسم مبادئها، وتقعيد أُسُسها، ودعائمها، وركائزها، ومنطلقاتها، ودوافعها، وأهدافها، وتحدياتها، وهيكلها التطبيقي، واقتراح مقومات نجاحها؛ لإحداث تغييرات جوهرية في إدارة مؤسسات الأمة وهيكلها؛ لإحداث نهضة تنموية. وتقوم الاستراتيجية المقترحة على مفاهيم (استشراف المستقبل)، بالاعتماد على معطيات الماضي، وأدوات تحليل الحاضر، وخرائط السيناريوهات المستقبلية، ومن خلال هذه الأدوات تستعين الدراسة بالمنهج الاستشرافي، للتنبؤ بالنهضة التنموية المستقبلية، في ضوء المعطيات المعاصرة، بجانب المنهج الوصفي؛ لتوضيح معالم الإطار المفاهيمى، واستعراض سؤالات النهوض، وجوانب المضامين القيمية للاستراتيجية وتحليلها: بناء وتفعيلا، واستخلاص النتائج التي تدعم أهداف الدراسة وخطتها. وقد توصلت الدراسة إلى أن استشراف المستقبل للنهوض التنموي فريضة إسلامية، ولا بد أن يقوم هذا الاستشراف على دراسات دقيقة للماضي، ووعي بالحاضر، وإلمام بعلوم التنبؤ الاقتصادي، وأدواته، وأن ينضبط بضوابط شرعية وعلمية. كما أوصت الدراسة بضرورة السرعة في الانتقال من التنظير والافتراضات في المشاريع التنموية والنهضوية، إلى الممارسات والتطبيقات، ومن النظريات إلى السياسات، مع توعية أبناء الأُمَّة الإسلامية بخطورة التحدي الحضاري الراهن وسط المتغيرات العالمية.

الكلمات المفتاحية: استراتيجيات النهوض ، التنمية ، البلدان الإسلامية ، الاستئناف الحضاري ، الاستشراف ، التخلف التنموي .

Towards establishing an effective strategy for developmental and economic advancement Questions of civilizational resumption and " "advancement

==========

Ali Sayed Ismail Mohamed

Department of Islamic Studies , Faculty of Arts , Minia University ,Minia , Egypt.

E-mail: Alisim١٥@yahoo.com

Abstract:

This study aims to propose an effective strategy for developmental and economic advancement, by formulating its elements, drawing its principles, establishing its foundations, pillars, pillars, starting points, motives, goals, challenges, and its applied structure, and proposing the elements of its success; to bring about fundamental changes in the management of the nation's institutions and their structure; to bring about a developmental renaissance. The proposed strategy is based on the concepts of (foreseeing the future), relying on past data, present analysis tools, and future scenario maps, and through these tools the study uses the foresight approach to predict the future developmental renaissance, in light of contemporary data, in addition to the descriptive approach; To clarify the features of the conceptual framework, review the questions of advancement, and aspects of the value content of the strategy and analyze them: constructively and effectively, and extract the results that support the objectives of the study and its plan .The study concluded that anticipating the future for development

advancement is an Islamic duty, and this anticipation must be based on accurate studies of the past, awareness of the present, and familiarity with the sciences of economic forecasting and its tools, and must be governed by legal and scientific controls. The study also recommended the need to quickly move from theorizing and assumptions in development and renaissance projects to practices and applications, and from theories to policies, while educating the sons of the Islamic nation about the seriousness of the current civilizational challenge amid global changes.

Keywords: Renaissance Strategies , Development , Islamic Countries , Civilizational Resumption , Anticipation , Developmental Backwardness.

مقدمة:

الحمد لله الذي أوضح لنا معالم الإسلام، وشرع لنا من الأحكام، ما جعله على الدنيا حِكمًا تقررت به مصالح الخلق، وثبتت به قواعد الحق، فصلواته وسلامه على رسوله الذي صدع بأمره، وقام بحقه، محمد النبي، وعلى آله وصحابته.

وبعد، فقد أقام المسلمون حضارتهم على أسس راسخة، وقيم نهضوية، ودعائم قوية من ثمرات تفكيرهم، وعمل أيديهم، مستظلين بظل شريعتهم، مهتدين بأضواء دينهم.

وقد كان الاقتصاد – بلا شك – إحدى الدعامات القوية التي قامت عليها حضارة الإسلام... وهو الذي تقوم عليه حضارة الغرب الآن، وتستند إلى قوته... وهيهات أن تقوم حضارة لا تجعل للمال وزنه، وحسابه، وتقديره، في إقامة أسسها، ودعم أركانها![1].

غير أنا اضطررنا – في عصور تدهورنا - أن نواجه حياتنا الاقتصادية اعتباطا من غير تنظيم، ولم ندر إلى أي اتجاه نحن مسوقون، مما كان سببًا في تخبط حياتنا الاقتصادية، وتحرج رأس المال في أيدي المسلمين، من خوض غمرات الآثام الاقتصادية الوافدة، للاستغلال دون تورع[2]، وصولا إلى شواطئ الفقر، والعوز، والحاجة، والتبعية، ومن ثم ضعف القرار السيادي، وتحول الكلمة العليا إلى سواها.

---

(١) الخطيب، عبد الكريم، السياسة المالية في الإسلام وصلتها بالمعاملات المالية المعاصرة، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٩٧٥م، ص٥.

(٢) أبو المكارم، زيدان أبو المكارم، بناء الاقتصاد في الإسلام، وكالة الصحافة العربية ناشرون، القاهرة، ٢٠١٨م، ص٩.

وبعد عزل الحضارة الإسلامية عن موقعها الريادي في العالم، وبعد أن سارت الأمم إلى مصير مجهول في التقدم بسلبياته وإيجابياته؛ أصبحنا نؤمن بأنه لا يمكن أن تقوم الحضارة الإسلامية، ولا أن تحقق أهدافها إلا في ظل استراتيجية واقعية (**Realistic strategy**)، ترتكز على أسس قوية، وركائز واقعية، ترتبط بوقائع المجتمع الإسلامي، وأبعاده، وقدراته، وطاقاته: البشرية والطبيعية.

ومن ثم تظهر أهميَّة التقعيد لهذه الاستراتيجية؛ للمشاركة في النهوض التنموي والاقتصادي بأسسه، ومقوماته، وركائزه، والخصوصيات المميزة له، وقيمه الحضارية والتنموية، بالإضافة إلى أن أمر النهوض الحضاري الشامل - ضمن نطاق هذه الاستراتيجية - يتطلب ثلاثة شروط رئيسة[(١)]:

أولاً: الوعي بالفجوة الحضارية المعاصرة: تنمويًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، ...إلخ.

ثانيا: استدعاء القيم والقدرات المعنوية من المخزون الحضاري الإسلامي؛ لمواجهة التحديات المعاصرة، "فمن السفه والجهل معا أن تسول لمسلم نفسه أن يبحث في مخلفات القرون، عند الأمم الأخرى عن شيء يعتد به في دنيا أو دين"[(٢)].

ثالثاً: تمكين الإنسان المسلم من القدرات اللازمة؛ لصناعة العقل الحضاري: بناءً وتفعيلاً.

---

(١) السكري، محمود إبراهيم، الشخصية المصرية والنهوض الحضاري: رؤية تربوية في التنوير الثقافي والانفتاح علي المسئوليات، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ع١٢٢، إبريل، ٢٠٢٣م، ص١٥٧٤.

(٢) الخطيب، عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص٥.

من أجل ذلك جاءت استراتيجية النهوض التنموي؛ لتطرح تطبيق عدة مبادئ، وأفكار، وقواعد، منبثقة من رؤية شاملة، تتحقق من خلالها الأهداف الإستراتيجية التي تشتق من رسالة الأمة الإسلامية الخالدة، في ظل ما يحيط بها من فرص وتهديدات بالبيئة الخارجية، ونقاط قوة وضعف في بيئتها الداخلية، وتستدعي القيم والقدرات المعنوية من المخزون الحضاري الإسلامي في شخصيتها؛ لتعزيز النهوض الديناميكي المرجو.

وقد جاءت هذه الدراسة بعنوان: نحو تقعيد إستراتيجية فاعلة للنهوض التنموي والاقتصادي: سؤالات الاستئناف الحضاري والنهوض.

أهمية الدراسة والباعث على تناولها:

- يعد البحث في مجال إستراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي للبلدان الإسلامية، وخاصة النامية أو المتخلفة منها من أهم المسؤوليات الوطنية[1]، لا سيما استراتيجيات البناء والتفعيل.

- لفت نظر المسئولين في العالم الإسلامي، حتى لا ينخدعوا بموضوع النمو والتنمية، وينجروا – دون دراسة معمقة ووعي كاف – وراء الغربيين في هذا المضمار، فليس كل نمو تقدما، فالمجتمعات الغربية بجناحيها: الرأسمالي والشيوعي زائغة البصر، فاقدة للبصيرة، تستقي أفكارها من (الفكر البشري) الذي لم تعد تربطه أية صلة بأسباب السماء، وعليهم التيقن أنه لم يبق في الساحة إلا المسلمون، ولم يبق من منهج غير الإسلام، لا سيما أن له ماضيا مشرفا، في

(١) علي، سعد محمود، استراتيجية النهوض بالتنمية الاقتصادية والصناعية والتطور التكنولوجي في العراق، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ع٤، نوفمبر، ٢٠١٨م، ص٢٠٣.

تحقيق كل ما عجزت عن تحقيقه مناهج الأرض[١].

• إعادة النظر إلى تراث المسلمين، ومجدهم الحضاري، المستمد من مقومات رسالتهم الخاتمة، وإرثهم الخالد، وبعث جديد لرجال الاقتصاد عندنا؛ لتكرار النظر إلى التشريعات المالية في الإسلام، لينتفعوا بهذه التشريعات، فيما يديرون من مباحث؛ لتنمية اقتصادنا القومي، ووضع أسس جديدة له، تتفق مع مفاهيم الحياة المعاصرة، وتحقق لنا الأوضاع التي يعتدل فيها ميزان حياتنا: الروحية والمادية معا[٢].

• عظم قضايا النهوض الحضاري وأهميتها، "وعلى قدر عظم هذه القضية التي تشمل الإسلام كله، ومصير المسلمين، والعالم أجمع، تكون الجهود عظيمة على أصحاب العلم، والفكر؛ ليرسموا خطوطا واضحة المعالم، في طريق النهوض الحضاري، رفعة لديننا، ورحمة للعالمين"[٣].

• الحاجة الملحة إلى بناء استراتيجية معتمدة على تصور أصيل، مستمد من مفهوم الإسلام الجامع، ليكون نبراسا لخطوات متصلة، على طريق الأصالة، والعودة إلى المنابع، يكون فيها (البناء على الأساس)، وبديلا للمشروع الحضاري العولمي، الوافد من الغرب، الذي حاول ويحاول السيطرة على مقدرات المسلمين، خلال قرن ونصف من الزمان، بعد أن ثبت عجزه عن العطاء، وفشله

---

(١) الغدير، حيدر عبد الكريم، المسلمون والبديل الحضاري، سلسلة قضايا الفكر الإسلامي (٨)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٣، ١٩٩٢م، ص(٣٢-٣٣).

(٢) الخطيب، عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص٥.

(٣) مهدي ، نور سهيل، استراتيجية النهوض الحضاري، مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة، العراق، ع٢٦، ٢٠١٨م، ص٢٨٩.

في تحقيق الأمن النفسي والمجتمع الرباني[١].

- عالمنا الإسلامي بحاجة اليوم – أكثر من أي وقت مضى - إلى إستراتيجية معدَّة بإحكام، يتَّجه فيها المسلمون إلى هدف موحَّد، بحيث تستفيد أمَّتنا من نعم الله تعالى المودَعة فيها، وتحقق النهوض التنموي في مفهومه الحقيقي، وهو الأمر الَّذي ليس خيارًا لنا فيه الحرية، بقَدرِ ما هو خيار للبقاء، وخطَّة لما يجب أن نكون عليْه كقادة للعالم. يقول الأستاذ: مصعب الخالد البوعليان: "إن الغياب العملي لإستراتيجيَّة شاملة للنهوض هو في الواقع تنفيذ لإستراتيجية شاملة للسقوط والاضمحلال"[٢]،

- واستنادا إلى بواعث اختيار موضوع الدراسة تتمثل أهمية وضع استراتيجية للنهوض التنموي والاقتصادي في عدة محاور رئيسة(٣):

أولاً: الانتقال من التنظير والافتراضات *(Assumptions)*، فربما تكون الافتراضات مضللة، وربما مُصممة لتحقيق هدف معين، أو الامتثال فحسب، بيد أن الاستراتيجية تتبلور في جهود منظمة؛ للمساعدة في صنع قرارات فعالة؛ لتحقيق رسالة الأفراد، والمنظمات.

ثانيًا: التنظيم الأفضل: حيث توفر الاستراتيجية تحكما مركزيا، وصنع للقرار في المسائل المتعلقة بالنهوض؛ لأنها ستُبنى مع عدة جهات، وتعمل

---

(١) الجندي، أنور، عطاء الإسلام الحضاري، سلسلة دعوة الحق، العدد ١٦٣، السنة (١٤)، ١٩٩٥م، ص١٣.

(٢) البوعليان، مصعب الخالد ، استراتيجية النهوض والسبيل إلى التقدم، منشور على شبكة الألوكة، تاريخ الاسترجاع: ٢٠٢٣/١٢/٢٨م، متاح على الرابط التالي: https://٢u.pw/pyyp٨Dy

(٣) لذليذ، حسن هادي، The Basics of a Strong Cybersecurity Strategy، ٢٠٢٠م، ص٣.

بشكل منسق نحو تحقيق مجموعة أهداف تنموية مشتركة.

ثالثًا: اقتراح ووضع تفاصيل دقيقة حول التكتيكات الاقتصادية والتنموية عالية المستوى، صالحة التنفيذ؛ لضمان النهوض التنموي والاقتصادي، وتتطرق هذه التكتيكات إلى الاستجابة إلى المستجدات، والواقعات.

رابعًا: الالتزام طويل الأمد، حيث توفر الاستراتيجية التأكيد على أن المؤسسة التي ستقوم على تطبيقها ستكرس جهودا وموارد نحو تأمين مؤسساتها، ولفترات زمنية متباعدة تلتزم بها.

خامسًا: تبسيط أسس التنمية الاقتصادية والتنموية، وكسر تعقيدات المصطلحات الاقتصادية، من خلال وضع الأهداف الصغيرة القابلة للتطبيق؛ للوصول إلى الغاية العليا من وضع الاستراتيجية.

أهداف الدراسة:

- إنشاء قواعد الاستراتيجية، وصياغة عناصرها، وتحديد ما يندرج تحتها، مما يصدق عليه مضمونها، من خلال رسم مبادئ الإستراتيجية، وتقعيد أُسُسها، ودعائمها، وركائزها، ومنطلقاتها، ودوافعها، وأهدافها، وتحدياتها، وهيكلها التطبيقي، ومقومات نجاحها؛ لإحداث تغييرات جوهرية في إدارة مؤسسات الأمة وهيكلها، والمنظمات الجماهيرية، والنقابية، والمهنية، والتمويلية، وإعادة بناء الموارد البشرية، والإنتاجية، والتعليمية في الأقطار الإسلامية.

- وضع إطار عام لملامح إستراتيجية نهوض تنموية؛ يحدد الرؤية المستقبلية لإجراءات قيام الاستراتيجيات التنموية، فإدراك الحاضر هو أساس لكل تخطيط استراتيجي قويم قادم.

- الإسهام في توعية أبناء الأُمَّة الإسلامية بخطورة التحدي الحضاري الراهن، والتأكيد على أهميَّة قيام الحضارة وفق مشروع تنموي متكامل، "فلم يكن الإسلام في يومٍ من الأيَّام مجرَّد طقوس لا علاقة لها بواقع الناس وشئونهم

الحياتية، بل هو منهج حياة متكاملٍ، ومسألة شمولية، وهذه قضية مسلَّمة، وثابتة بلا شكٍّ ولا مرية"[١].

مقاربة الدراسة المنهجية:

تقوم الاستراتيجية على مفاهيم (استشراف المستقبل)، من أجل اتخاذ خطوات تخطيطية، بالاعتماد على معطيات الماضي، وأدوات تحليل الحاضر، وخرائط الاتجاهات العلمية، والسيناريوهات المستقبلية، ومن خلال هذه الأدوات تستعين الدراسة بمنهجين: الأول: المنهج الاستشرافي: المبني على مؤشرات منتقاة، الهدف منها التنبؤ بالنهضة التنموية والاقتصادية المستقبلية في ضوء المعطيات المعاصرة، والأخير: المنهج الوصفي؛ لتوضيح معالم الإطار المفاهيمى، واستعراض سؤالات النهوض، وجوانب المضامين القيمية للاستراتيجية وتحليلها: بناء وتفعيلا، واستخلاص النتائج التي تدعم أهداف الدراسة وخطتها.

خطة الدراسة:

سُطرت الدراسة في مقدمة، ومدخل تمهيدي، وثلاثة مباحث، وخاتمة. عرضت في المقدمة: أهمية الدراسة والباعث على تناولها، وأهدافها، وخطتها، ومقاربتها المنهجية، وخطتها.

وأما المدخل التمهيدي فقد حمل عنوان: (حقيقة استراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي: الأفُول الحضاري: التشخيص الاستراتيجي لأسباب التخلف التنموي ونتائجه)، وقد جاء في ستة مطالب:

المطلب الأول: استراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي: الدلائل

---

(١) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت٤٥٠هـ)، الأحكام السلطانية، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٥.

المفاهيمية.

المطلب الثاني: التشخيص الاستراتيجي لأسباب التخلف التنموي ونتائجه في الأمة: الأفُول الحضاري.

المطلب الثالث: مبررات النهوض الاقتصادي والتنموي والتكامل بين أقطار الأمة الإسلامية.

المطلب الرابع: الحاجة إلى استراتيجية النهوض التنموي من منظور مقاصد الشريعة.

المطلب الخامس: عناصر القوة الرئيسة عند المسلمين لاستراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي.

المطلب السادس: شروط النهوض التنموي وجعل المسلمين البديل الحضاري: القيادة والريادة.

وأما المبحث الأول فقد جاء تحت عنوان: (المرتكزات النظرية والتأسيسية لإستراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي: من المحددات إلى الصياغة)، ويتضمن ستة مطالب:

المطلب الأول: مبادئ إستراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي.

المطلب الثاني: أُسُس بناء الإستراتيجية ودعائمها.

المطلب الثالث: ركائز الاستراتيجية التنموية.

المطلب الرابع: منطلقات إستراتيجية النهوض التنموي ودوافعها.

المطلب الخامس: أهداف إستراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي.

المطلب السادس: تحديات إستراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي.

وأما المبحث الثاني فقد جاء تحت عنوان: (الهيكل التطبيقي لإستراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي: من النظريات إلى الاستراتيجيات)، وقد وقع في

أربعة مطالب:

المطلب الأول: المعالم المنهجية التطبيقية لإستراتيجية النهوض الحضاري.

المطلب الثاني: المبادئ التطبيقية الشاملة لوضع الإستراتيجية.

المطلب الثالث: مراحل الصياغة التطبيقية للإستراتيجية وآلياتها.

المطلب الرابع: الاشتراطات والإجراءات التطبيقية للاستراتيجية.

وأما المبحث الثالث فقد جاء تحت عنوان: (المقومات الأساسية لتحقيق نجاح إستراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي: من الصحوة إلى النهضة)، وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المقومات المتعلقة بالتمويل والتعاون والمتابعة والتقييم.

المطلب الثاني: المقومات المتعلقة بضمان استمرار الممارسات الجيدة في الإستراتيجية.

المطلب الثالث: المقومات المتعلقة بتنفيذ السياسات التطبيقية الفعلية لإنجاح الإستراتيجية.

ثم تلت مباحث الدراسة الخاتمة، وشملت: نتائج الدراسة وتوصياتها.

ثم أنهيت هذا كله بمصادر الدراسة التي استنبطت منها المادة العلمية: أصولها وفروعها.

وبعد، فأرجو أن أكون قد وُفقت فيما قصدت من خير، وأسأل الله ـ عز وجل ـ أن ينفع به، ويجعله خالصا لوجهه؛ فإنه الموفق إلى كل خير، والهادي إلى سواء السبيل...

مدخل تمهيدي

حقيقة استراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي

الأفُول الحضاري: التشخيص الاستراتيجي لأسباب التخلف التنموي ونتائجه

المطلب الأول

استراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي: الدلائل المفاهيمية:

الفرع الأول: الاستراتيجية

أولاً: الاستراتيجية لغة: اتفقت المعاجم المعاصرة على أن كلمة استراتيجية (Strategy) ليس لها مرادف، أو أصل في اللغة العربية، وهي مشتق من الكلمة اليونانية (STRATEGEOS)، ومعناها (فن القيادة)، أو (القيادة العسكرية)[١]، وتوظيف الوسائل الممكنة في فنون القتال، ووضع خطط الدفاع لمهاجمة العدو[٢]؛ لتحقيق هدف معين على المدى البعيد[٣] غير أن الاستخدام الحربي أو العسكري نفسه تعرض لتطورات كبيرة على مر العصور[٤]. وأصبحت

---

(١) Athapaththu, H.K.S. An Overview of Strategic Management: An Analysis of the Concepts and the Importance of Strategic Management. International Journal of Scientific and Research Publications, Vol. ٦, Issue ٢ (February ٢٠١٦). Retrieved ٨ Oct

(٢) فيبير، جي جي، مبادئ الاستراتيجية العسكرية، ترجمة: على رمضان فاضل، مكتبة النافذة، القاهرة، ٢٠١٢م، ص٥.

(٣) Yarger, Harry R. STRATEGIC THEORY FOR THE ٢١st CENTURY: THE LITTLE BOOK ON BIG STRATEGY. Strategic Studies Institute. U.S. Retrieved ٥ Oct ٢٠١٨,P١.

(٤) شعث، نبيل على، الاستراتيجية والإدارة العليا، مجلة نشرة الخريجين، مصر، العدد١٤، =

الكلمة تشير في هذا العصر إلى ثلاثة معان[١]:

الأول: فن وعلم وضع الخُطط، وإدارة العمليَّات.

الثاني: خُطَّة شاملة في أي مجال من المجالات.

الثالث: براعة التَّخطيط، وحسن التدبير، واكتمال التصور.

والحاصل أن لفظة (الاستراتيجية) من حيث (المنهج **Curriculum**) تعني الطريقة المستخدمة في تنفيذ المشاريع، وتطبيق الأفكار المنبثقة من رؤية شاملة، تتحقق من خلالها الأهداف الإستراتيجية. ومن ناحية (التفكير **Thinking**) تعني توافر القدرات الضرورية لقيام المؤسسات بالتصرفات الاستراتيجية المختلفة، وإجراء التنبؤات المستقبلية الدقيقة. ومن ناحية (التخطيط **Planning**) تعني مجموعة من المبادئ، والخطوات، والأدوات، والجهود المنظمة المساعدة في صنع قرارات فعالة؛ لتحقيق رسالة الفرد والمؤسسة، في ظل ما يحيط بها من فرص وتهديدات بالبيئة الخارجية، ونقاط قوة وضعف في بيئتها الداخلية[٢].

ثانيًا: الاستراتيجية اصطلاحًا: الاستراتيجية مصطلح معاصر وحديث الاستخدام، وضع ليُعبر عن خُطة شاملة ومتكاملة لتحقيق غاية منشودة[٣]، وإحداث تغييرات ظاهرة، وصولاً إلى أهداف محددة مرسومة.

أكتوبر، ١٩٦٦م، ص١١.

(١) عمر، أحمد مختار(ت١٤٢٤هـ)، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م، ١/٩٠.

(٢) مهدي، نور سهيل، استراتيجية النهوض الحضاري، مرجع سبق ذكره، ص٢٩١.

(٣) مهدي، نور سهيل، استراتيجية النهوض الحضاري، مرجع سبق ذكره، ص٢٩١.

وبهذا التصور فإن مفهوم الاستراتيجية يقترن بمفهوم التخطيط الشامل[١]، أو المسلك الذي تختاره المنظمة؛ لتحقيق أهدافها، وتظهر فيها القدرة على التنبؤ، والتقدير، وتوظيف جميع الإمكانات، من أجل تحقيق الأهداف والمصالح المبتغاة، وفق مناهج علمية مدروسة، وسياقات صارمة.

الفرع الثاني: النهوض

أولا: النهوض لغة: من الفعل (نهض)، أي ارتفع، وقام، وتحرك، وناهَضْتُهُ، أي قاومته[٢]، ونهض إلى العدو تحرك إليه بالقيام. يقول ابن فارس: "النون والهاء والضاد أصل يدل على حركة في علو"[٣]، ومن المجاز: نهض النّبت؛ أي استوى[٤].

والحاصل أن النهوض يعني القيام بالشيء، والصعود، والارتفاع، والقوة، والاستواء على الشيء بالنشاط، والطاقة، والحركة.

ثانيًا: النهوض اصطلاحا: النهضة "حركة فكرية عامة حية منتشرة، تتقدم باستمرار في فضاء القرن، وتطرح الجديد، دون قطيعة مع الماضي، وتشمل

---

(١) Jofre, S.. Strategic Management: The theory and practice of strategy in (business) organizations. Kgs. Lyngby: DTU Management. DTU Management ٢٠١١, No. ١,P٢.

(٢) الجوهري، أبو نصر إسماعيل، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م، ١١١١/٣.

(٣) الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا(ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، ١٩٧٩م، ٣٦٣/٥.

(٤) الزمخشري، أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو(ت ٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ٣١٣/٢.

مجالات: العلم، والدين، والسياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وما إلى ذلك"[١].

كما يُشير مفهوم (النهوض) إلى سعْي الأمَّة لامتلاك القوَّة، في أشكالها المختلفة، وتوليد الحضارة، ويصل النُّهوض بالأمَّة إلى ما يُعرف بـ(التقدُّم)، وهو (عولَمة) الحضارة، وحمايتها، وصيانة بيْضة الأمَّة ومقدَّساتها، وبروزها، كمُلْهِم، وقدْوة، وقائد في العالم[٢].

والنهوض - بهذا المفهوم - يفضي حتما إلى التقدم، لا سيما إذا حددت معالم النهوض بالقوانين التي تتحكم بعملية النهضة، أو القوى النهضوية[٣]، خلال فترة زمنية.

الفرع الثالث: التنموي

أولاً: التنمية لغة: نَما الشَّيْءُ، أي: زاد، والنماء يعني الزيادة[٤]. يقول ابن فارس: "النون والميم والحرف المعتل أصل واحد، يدل على ارتفاع وزيادة"[٥]. ومن ثم فإن النماء يعني الارتفاع، والزيادة، والكثرة، والوفرة، والمضاعفة.

---

(١) سلطان، جاسم، من الصحوة إلى اليقظة: إستراتيجية الإدراك للحراك، مؤسسة أم القرى، المنصورة، ط١، ٢٠٠٥م، ص١٧.

(٢) البوعليان، مصعب الخالد، استراتيجية النهوض والسبيل إلى التقدم، متاح على الرابط التالي: https://٢u.pw/pyypΛDy

(٣) إسماعيل، فادي، الخطاب العربي المعاصر قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٩٩٤م، ص٥٤.

(٤) ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ٥٠٨/١٠.

(٥) الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، مرجع سبق ذكره، ٤٧٩/٥.

ثانيًا التنمية اصطلاحا: عرفها الدكتور إبراهيم العيسوي بأنها: "الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن"(١).

فالتنمية (**Development**) تعني: مصانع تُقام، وطرقا تُعبد، وعمائر تُبنى، ومالا يُستثمر، وقنوات تُشق، وأرضا تُستصلح، ونباتا يُزرع ويُحصد، وحيوانا يُرعى ويُراعى، فيتوالد ويكثر، وهكذا، فالتنمية إذن تعني هياكل وإدارات تُشكل، وتدريبا علميا، وفنيا، وبحثا علميا(٢).

وكل هذا لا يكون إلا بالتعمير، والزيادة في الإنتاج، وحفظ نظام التعايش فيها، واستمرار صلاحها بصلاح المستخلفين فيها، وقيامهم بما كلفوا به(٣).

ويعني مصطلح (التنمية) – من منظور إسلامي - العملية التي يقوم الشخص بها، من أجل الحصول على نماء المال، وزيادته(٤)، يقول ابن قدامة: "فَإِنَّ الدَّرَاهِمَ وَالدَّنَانِيرَ لَا تُنَمَّى إلَّا بِالتَّقَلُّبِ وَالتِّجَارَةِ"(٥)؛ أي بالاستثمار والتنمية.

□

---

(١) عيسوي، إبراهيم، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤسساتها، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ٢٠٠١م، ص١٣.

(٢) عمر، إبراهيم أحمد، فلسفة التنمية: رؤية إسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، ط٢، ١٩٩٢م، ص١٥.

(٣) الفاسي، علال، دفاع عن الشريعة، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ٢٠١١م، ص١٤٨.

(٤) عبده، فؤاد، الاستثمار بالوكالة في البيع الآجل في المصارف الإسلامية، دار كنوز إشبيليا، السعودية، ط١، ٢٠١١م، ص٢٠.

(٥) ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي(ت ٦٢٠هـ)، المغني، مكتبة القاهرة، ١٩٦٨م، ٢٠/٥.

الفرع الرابع: الاقتصاد:

أولاً: الاقتصاد لغة: من الفعل (قصد)، والقصد استقامة الطريق، كما أن القَصْدُ في الشيء خلافُ الإفراطِ، فهو مرحلة ما بين الإسراف والتقتير(١).

قال ابن فارس: "القاف والصاد والدال أصولٌ ثلاثة، يدلُّ أحدها على إتيانِ شيءٍ وأَمِّه"(٢)، ومن ثم فكلمة الاقتصاد تعنى التوسط بين الإفراط والتفريط(٣)، كما أنها تعني: الوجهة، والاعتدال، والاستقامة.

ثانيًا: الاقتصاد اصطلاحًا: الاقتصاد يعني "كيفية إدارة الثروة، وتنميتها على الوجه الأمثل، وإدارة الإنسان، وتنميته في جميع الاتجاهات"(٤).

والاقتصاد من المنظور الإسلامي: يعني استخدام الإنسان لما استخلف فيه؛ لسد حاجات الفرد والمجتمع الدنيوية، طبقًا لمنهجٍ شرعي محدد(٥). وطبقا لهذا المفهوم فالاقتصاد لا ينفصل ولا يتجزأ عن كُلية الإسلام، وشموله لضروب الحياة، وجوانبها العديدة بشريعته، وعقيدته على السواء(٦).

---

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم (ت٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٩٩٣، ٣٥٤/٣.

(٢) الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، مرجع سبق ذكره، ٧٨/٥.

(٣) حماد، نزيه، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، دمشق، ط١، ٢٠٠٨م، ص٧٢.

(٤) أبو قطيفة، عبد الرحمن، الاقتصاد الإسلامي والاقتصاديات الوضعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣م، ص١٧.

(٥) الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الموسوعة العلمية والعملية في البنوك الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٢م، ج٥، ٨٢/١.

(٦) البعلي، عبد الحميد، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار الراوي، السعودية، ط١، ٢٠٠٠م، =

وتعني إستراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي – كمصطلح مركب - المنهج الذي نستطيع من خلاله توظيف كافة الإمكانات والقدرات المتاحة، من خلال التخطيط المتكامل الشامل لميداني: التنمية والاقتصاد، مستوعبا كل معطيات الماضي، مستشرفا لآفاق المستقبل، لأجل النهوض والانطلاق بواقع الأمة الإسلامية، صعودا نحو حضارة تجمع بين الرفاهية الاقتصادية، والعمران المادي، والتقدم التكنولوجي، والعلمي، والصناعي، وتستهدي بضوابط الشرع الحنيف، وتستفيد من معطيات العلوم والمدنية في الماضي والحاضر(١).

والحاصل أن استراتيجيات التنمية تعني المسار الذي يجب أن تسلكه جهود التنمية؛ كي يتحقق هدفها، والخروج من بوتقة التخلف، مع تحديد الوسائل المناسبة لتحقيقها(٢).

□

ص٢١.

(١) مهدي، نور سهيل، استراتيجية النهوض الحضاري، مرجع سبق ذكره، ص٢٩٤.

(٢) علي، هدى عبد الحميد، اقتصاد التنمية من النظريات إلى الاستراتيجيات والسياسات التنموية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج١٩، ع٢، إبريل، ٢٠١٨م، ص٤٨.

المطلب الثاني

التشخيص الاستراتيجي لأسباب التخلف التنموي ونتائجه في الأمة: الأفول الحضاري:

يرجع الدكتور محمد عمر شابرا أسباب التخلف الاقتصادي إلى عوامل داخلية وخارجية، أدت إلى انحطاط المسلمين، ولا سيما بعد القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي)، من بينها: التفسخ الأخلاقي، وفقدان الدينامية في المسلمين، بعد تصاعد الدوغمائية والتشدد، وانحطاط النشاط الفكري والعلمي، والثورات الداخلية والتفرق، مع غزوات خارجية مستمرة، وحروب، خربت القطر وأنهكته، وخلقت اختلالات ضريبية، وغيابات في الأمن على النفوس والممتلكات، وخفضت الاستثمارات والنمو، وتدهورت الزراعة، والحرف، والتجارة، مما أضعف الاقتصاد(١).

ومن ثم يمكن القول إن الأزمات الناتجة عن تخلف الأداء الاقتصادي تسببت في ضعف أداء مؤسسات الأقطار الإسلامية، وأصبحت مستعصية على الحل على مدى الحكومات المتعاقبة، وهذه الأزمات يمكن إجمالها في(٢):

أولاً: أزمات السلطات التنفيذية والأزمات السياسية والاجتماعية، واستمرارها لعقود كثيرة، مما انعكس - سلبا - على جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن انعزال المؤسسات القائمة، وضياع روح المبادرة، وتخلف الأداء، والشلل التام في كافة مفاصل الأمة.

---

(١) شابرا، محمد عمر، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، ترجمة: رفيق يونس المصري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ودار الفكر، دمشق، ط٢، ٢٠٠٥م، ص٢١٨.

(٢) علي، سعد محمود، استراتيجية النهوض بالتنمية الاقتصادية والصناعية والتطور التكنولوجي في العراق، مرجع سبق ذكره، ص(٢٠٥-٢١٠).

ثانيًا: تعدد الأزمات الاقتصادية المتلاحقة وتواليها: نتيجة غياب الرؤية الإستراتيجية والتنموية، وغياب السياسات الصناعية، والتجارية الملائمة، وافتقاد التنسيق فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وضياع فرص التنمية الحقيقية.

ثالثًا: أزمة البيروقراطية والفساد: وغياب مرونة التصرفات، والالتزام الحرفي بالأنظمة والقوانين، والجمود في سلوك المسئولين، وعدم تقبل الأفكار الحديثة بسهولة، مما سبب خللا في إدارة الدول، وحد من الاستثمار، وكبح جماح النمو الاقتصادي؛ وهمش كل منظمات المجتمع المدني الحقيقية.

رابعًا: أزمات الاستثمار ومؤسساته: وعدم إدراك البعد التنموي المرجو للاستثمار، نتيجة تخلف اللوائح والقوانين المعرقلة عن مجاراة متطلباته، وارتفاع الضرائب، وتكاليف الرسوم، وتعدد دوائر اتخاذ القرار، وفشل النظام المصرفي (الربوي) في استيعاب متطلبات الاستثمار الحقيقي لا الوهمي، وعدم وضوح الاتجاه الاقتصادي للاستثمار في أغلب الأقطار، مع تعثر الحالة الأمنية في أمتنا الإسلامية.

خامسًا: غياب الأهداف الإستراتيجية للتنمية والتطوير الاقتصادي: نتيجة افتقاد الرؤية، والمسار، والأهداف، وغياب الحلول الحقيقية للأزمات التي تعترض أداء الأقطار الإسلامية، فضلا عن غياب السيادة الكاملة، وعدم الاكتفاء الذاتي في جميع المجالات، وانعدام العدالة الحقيقية في تكافؤ الفرص، وافتقاد روح التعايش، والتسامح، والتكامل الداخلي والإقليمي.

والحاصل من جميع هذه العوامل تعذر التعاون الاقتصادي بين الأقطار الإسلامية كثيرًا؛ نتيجة للخلافات السياسية أحيانا، وأحيانا أخرى لعدم توفر الإرادة القوية.

والمحصلة النهائية أنه لا تزال جُل الدول الإسلامية تعاني من التخلف الاقتصادي، والفقر، رغم مرور ما يزيد عن نصف القرن من تحررها من قيود الاستعمار، ويعود السبب في ذلك إلى كون السياسات الاقتصادية المطبقة في

هذه الدول لم تتوافق مع طبيعة شعوبها، وثقافتها، وعقيدتها[١].

المطلب الثالث

مبررات النهوض الاقتصادي والتنموي والتكامل بين أقطار الأمة الإسلامية

لا ريب أن النهوض التنموي والتكامل الاقتصادي بين الأقطار الإسلامية يعد البديل الطبيعي للتخلف والتبعية الاقتصادية، والوسيلة الأكثر ضمانًا للوصول إلى مستويات معتبرة من التنمية الاقتصادية في تلك الأقطار.

يقول الدكتور إسماعيل شلبي: "ومع تزايد التحديات الاقتصادية، والسياسية، والأمنية الخارجية، تتزايد حاجة الأمة الإسلامية إلى بذل قصارى جهدها؛ لإيجاد السبيل العملي لمواجهة التحديات الاقتصادية، والسياسية، والأمنية الخارجية، وإيجاد السبيل العملي لمواجهة الواقع الجديد في ظل العولمة، وذلك برفع مستوى الطموح الإسلامي الذي يواجه هذه التحديات في حركة التبادل العالمي، ومواجهة المنافسة، وإحداث تطوير جذري في القدرات الذاتية للعالم الإسلامي؛ ليعمل في توافق وانسجام معتمداً على ما يتوافر له من إمكانات وموارد اقتصادية، وثروات طبيعية، وموارد بشرية، ورؤوس أموال"[٢].

وتنبع الأهمية القصوى للنهوض والتكامل الاقتصادي الإسلامي في أنه جزء لا يتجزأ من منظومة الأمن القومي[٣]؛ مما يحتم على الدول الإسلامية المزيد من

---

(١) فرحي، محمد، سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام: الإطار العام والمقومات، مجلة الباحث، العدد (٢)، ٢٠٠٣م، ص١٦.

(٢) شلبي، إسماعيل عبد الرحيم، أسباب ومعوقات قيام التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية، مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي، القاهرة، ٢٨ - ٢٩ إبريل، ٢٠١٠م، ص٢٥٥.

(٣) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية، التقرير السنوي رقم (٨)، أبريل، ٢٠١٥م، ص٤١.

العمل والجهد؛ لتعزيز درجة التكامل الاقتصادي بين أقطارها؛ وتحقيق الأمن والاستقرار العام لدول المنطقة، من خلال زيادة قوتها الاقتصادية، والتكاملية، واستشراف الآفاق المستقبلية، في إطار رؤية استراتيجية تدرك أن هذا التكامل هو طوق النجاة للأقطار الإسلامية مما تعانيه اقتصادياتها، وتعزيز السياسات التنموية المرتكزة على إحياء جهود التكامل الاقتصادي، كمخرج ملائم، وربما وحيد لتلاشي الآثار السلبية المحتملة، وتحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص والمزايا.

ولا شك في أن ظاهرة انخراط الدول في تكتلات جماعية غالبًا ما تحصل نتيجة لدوافع وحوافز عديدة، اقتصادية وغير اقتصادية، إلا أن التجارب المختلفة تبين أن الجوانب الاقتصادية هي التي تمثل الدور البارز والحاسم في حث الدول على الخوض في عمليات اندماجية[١].

وذلك لأن العصر الذي نعيشه لا يعترف إلا بسقوط الحدود الزمانية والمكانية وتلاشي المسافات؛ حيث تحول العالم إلى قرية صغيرة، أصبحت العلاقات البشرية فيها أكثر تنظيمًا وسرعة، مما أدى إلى مزيد من التفاعل البشري، والانفتاح الثقافي، والتنازع الحضاري.

□

(١) فتيحة، شيخ، الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦م، ص٧٠.

المطلب الرابع

الحاجة إلى استراتيجية النهوض التنموي من منظور مقاصد الشريعة

المقاصد هي المعاني، والحكم، ونحوها، التي راعاها الشارع[١]، بحيث لا تختصّ ملاحظتُها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة[٢].

ولما كانت مقاصد التشريع كذلك، كانت مصلحة الإنسان هي هدف الشريعة ومقصدها، ومقاصد الشريعة على نوعين؛ الأول: مقاصد الخالق (سبحانه وتعال) من الخَلق، وهي أن يعبدوه، ولا يشركوا به شيئاً، وهي مقصد عام لكل الرسالات والديانات السماوية[٣]. والأخير: مقاصد الشريعة من التشريع، وتهدف إلى صلاح العباد والبلاد، وتهيئة السبل لحياة إنسانية طيبة، ومرشدة في دنيا الفرد، وهادية إلى آخرة سعيدة[٤].

ومن ثم فلا تنمية لإنسان مقهور، ومستعبد، ومهان، فمن لا يملك نفسه، ولا قراره لا ننتظر منه خيرا، ولا نرجو منه نفعا[٥].

كما أن الناظر إلى مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها يدرك - بأدنى تأمل -

---

(١) اليوبي، محمد مسعود، مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية، دار الهجرة، السعودية، ط١، ١٩٩٨م، ص٣٧.

(٢) ابن عاشور، محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ٢٠١١م، ص٨٢.

(٣) جمعة، مصطفى، التنمية في ضوء مقاصد الشريعة،تاريخ الاسترجاع: ٢٠٢٤/١/٥م، متاح على الرابط التالي: https://٢u.pw/s٦izDPj

(٤) العالم، يوسف حامد، المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، ط٢، ١٩٩٤م، ص٨٤.

(٥) جمعة، مصطفى، التنمية في ضوء مقاصد الشريعة، متاح على الرابط التالي: https://٢u.pw/s٦izDPj

أنها مقصد من مقاصد الشارع الضرورية الذي يعبر عنه الأصوليون بمقصد حفظ المال؛ وذلك لأن التنمية الاقتصادية مدارها على أمرين: الأول: كسب المال، والتوظيف الأمثل له، وهذان الأمران يجمعهما مقصد حفظ المال، وهو أحد المقاصد الضرورية في الشريعة الإسلامية[١]، ومن ثم لزمت استراتيجيات النهوض التنموي التي تخدم - أول ما تخدم – هذين الأمرين للإنسان الذي كرمه الله.

المطلب الخامس

عناصر القوة الرئيسة عند المسلمين لاستراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي

لا بد لأي استراتيجية من عناصر قوة رئيسة، تنطلق منها، وتستند إليها. والأقطار الإسلامية – مجتمعة - تمتلك من تلك العناصر ما لا يمتلكه غيرها، وتتمثل تلك العناصر في أربعة[٢]:

الأول: الموقع الاستراتيجي الذي يحتله المسلمون في العالم، حيث إن له مكانة فريدة ظلت على مدار التاريخ مطمعا لكثير من القادة، والفاتحين، وبناة الدول والإمبراطوريات.

الثاني: النمو البشري لدى المسلمين، والذي يدل على خصوبة كبيرة لديهم، تجعل نسبة تزايدهم تتفوق كثيرا على نسبة تزايد سواهم.

الثالث: الثروات والمواد الخام في بلاد المسلمين، وهي ثروات كبيرة،

---

(١) موسى، أحمد محمد عزب، التنمية المستدامة من مقاصد الشريعة الإسلامية، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف، دقهلية، ج٤، ع٢٣، ٢٠٢١م، ص٣٤٢٤.

(٢) الغدير، حيدر عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص(٣٤-٣٥). نقلا عن: شمتنز، باول، الإسلام قوة الغد العالمية، نقله إلى العربية: محمد شامة، دار وهبه، القاهرة، ١٩٩٣م.

يستطيع بها المسلمون بناء قوة صناعية، تضارع أرقى الصناعات العالمية – إن لم تفقها – .

الرابع: الإسلام، أهم عناصر القوة في المجتمع الإسلامي، وأخطرها، ذلك الدين الذي له قوة سحرية على تجميع الأجناس البشرية المختلفة تحت راية الوحدة، بعد إزالة الشعور بالتفرقة العنصرية في نفوسهم، كما أن له من الطاقة الروحية ما يدفع المؤمن به إلى الدفاع عن أرضه، وثرواته بكل ما يملك، مسترخصا في ذلك كل شيء حتى روحه.

المطلب السادس

شروط النهوض التنموي وجعل المسلمين البديل الحضاري: القيادة والريادة:

المسلمون هم المرشح الأوفر حظا لقيادة البشرية في دورة حضارية جديدة، والمأمول منهم – بإذن الله تعالى- أن يؤدوا المهمة الجليلة التي تنتظرهم، وأن يرتفعوا إلى مستواها، وأن يملكوا شروطها الموضوعية، وهي[١]:

١- معالجه الأزمة الفكرية التي تأخذ بخناق الأمة منذ فترة طويلة، والخروج برؤية إسلامية صحيحة، ومنهجية سليمة (إستراتيجية).

٢- تصحيح العقيدة؛ بحيث تصبح عقيدة سليمة، تشيع في الأمة بقوتها، وعمقها، ووضوحها، وبساطتها، وتكاملها، وتخالط بشاشتها القلوب، وتنقي طهارتها العقول، وتهيمن على كل منطلقات الأفراد والجماعات، وتدين الأمة بها، وتتفاعل معها، فتكون على الحق المبين في كل ما تأخذ وتدع، وتفجر طاقات أبنائها في العطاء، والإبداع، والعمران.

٣- النظر المنصف الناقد المستفيد المتوازن المميز في التراث الإنساني المعاصر، والحضارة الراهنة؛ لمعرفه ما يقبل منها، وما يرفض، دون

---

(١) الغدير، حيدر عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص(٤٢-٤٣).

تبعية مطلقة، أو رفض مطلق؛ بحيث تتميز إيجابيات هذه الحضارة عن سلبياتها، وخيرها عن شرها، ونافعها من ضارها.

٤- حسن النظر في التراث الإسلامي الضخم؛ بحيث يتحقق الاعتزاز به، والانتفاع منه، دون تقديسه، أو المنع من مناقشة أي شيء فيه، فمصادر الإسلام شيء، والتراث الإسلامي شيء آخر، ومن ثم فلا بد من الانتفاع من كنوزه الغالية، مع معرفة ما فيه معرفة الناقد البصير.

٥- العناية بتصحيح مناهج الفكر، وكُليات الأمور، والقواعد، والضوابط الأساسية، بدلاً من ملاحقة الجزئيات المتغيرة باستمرار.

٦- ربط هذه المناهج بالواقع الحياتي للأمة المسلمة، فهذا يساعدها على تلمس الحلول من ناحية، ويجعل لها عطاء عمليا من ناحية أخرى، فتنجو بذلك من أن تظل الحلول حلولا نظرية، وتهويمات متخيلة.

٧- محاولة بناء مؤسسات إسلامية بديلة في الاقتصاد والتنمية؛ لأن هذه المؤسسات تأخذ طابعا عمليا، ولأنها تسهم في إعادة الأمة إلى الإسلام الذي انسحب من حياتها شيئا فشيئا.

٨- تحقيق تصور حضاري إسلامي، يمكن من بناء أمة، ومجتمع، ودولة حديثة، قوية، متماسكة، قاهرة، معطاءة.

٩- تحويل ذلك كله (العقيدة، والفكر، والمعرفة، والمنهج) إلى نسق ثقافي، يمكن تقديمه لكل فصائل الأمة، بشكل يحقق قناعتها بذلك، وثقتها فيه، وتربيتها عليه.

١٠- معرفه سنن الله - عز وجل - في قيام الدول والحضارات، وفي انهيارها، وهي سنن تصدق على المسلم وعلى غيره، والتعامل مع هذه السنن بما يعيد الأمة إلى إسلامها، ومن ثم يجعلها جديرة بأن تكون البديل الحضاري المأمول.

المبحث الأول

المرتكزات النظرية والتأسيسية لإستراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي من المحددات إلى الصياغة

المطلب الأول: مبادئ إستراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي:

يحكم إستراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي عدة مبادئ أساسية، تعد منطلقات؛ لتحقيق أهداف الإستراتيجية، وهذه المبادئ هي[(١)]:

أولاً: مبدأ العلمية: بمعنى الاستناد - دائما - إلى الأساس العلمي، القائم على الاستفادة من الخبرات والتخصصات، ودراسة الخطط التنموية السابقة، والاستفادة من التجارب الماضية, والاستخدام العلمي المتطور عند وضع هذه الخطط.

ثانيا: مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ: بمعنى التخطيط المركزي الذي يتيح منهاجا متكاملا من الناحية العلمية, مما يكفل إيجاد التوازن والتنسيق الضروري بين خطط القطاعات المختلفة, وتحقيق التنسيق عند التنفيذ، كل حسب موقعة، وقدر اختصاصه.

ثالثا: مبدأ الإلزامية والمرونة: أي ضرورة الالتزام في التنفيذ بخطط تحقيق الأهداف عقب اعتمادها، وإبلاغها إلى جميع الأجهزة في المناطق المختلفة، والعمل على إمكانية استجابة الخطط للظروف الطارئة، اعتمادا على الدراسات التنبؤية (الاستشرافية), ومدى قابليتها مواجهة أيه مشاكل عند التنفيذ، أما المرونة فتعني أن تكون الخطة ذات بدائل مختلفة، بحيث يمكن مواجهة الاحتمالات الطارئة.

---

(١) عبد الحميد، حسني درويش، الاستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة، (د.ت)، بدون بيانات نشر، ص(٦-٨).

رابعا: مبدأ الواقعية: أي مدى ملاءمة الوسائل والأساليب للواقع الذي سوف تنفذ فيه، وتقدير الإمكانات المتاحة التي سيتم التنفيذ في حدودها، ومدى ملاءمة الوسائل والأساليب للواقع, وتقدير الإمكانات المتاحة التي سيتم التنفيذ في حدودها.

خامسا: مبدأ الاستمرار والمشاركة: ومعني ذلك أن تحديد الوسائل والأساليب والتخطيط لمواجهة متطلبات النهوض التنموي والاقتصادي ليس عاملاً عارضاً، تلجا إليه في ظروف معينة فقط, بل له صفة الاستمرارية بالإعداد المسبق، والتطوير المستمر، القائم على التنظيم الدقيق، وإعادة التقييم كذلك. ويترتب على هذه المبادئ الكلية مجموعة من المبادي الخاصة وهي[١]:

- إحداث تغيير جذري في الرؤية والأهداف والمسار الإستراتيجي.
- اختيار خبراء النهوض والإصلاح على أساس (الكفاءة، والرؤية، واستشراف المستقبل).
- اختيار قيادات ذات كفاءة، ولا قيادة لمن لا يقدم قيمة مضافة ضمن خطط الاستراتيجية.
- إحداث تغيرات جوهرية في هيكلية المؤسسات، وإدارتها.
- تحديد المؤسسات المطلوب إنشاؤها، أو إعادة تأهيلها لتنفيذ الإستراتيجية.
- إعادة تأهيل المنظمات الجماهيرية والنقابات المهنية.
- إعادة تأهيل وتوسيع المؤسسات التمويلية الخاصة بالاستثمار.
- إعادة بناء الموارد البشرية على أسس المهنية، والاحترافية، والشفافية.
- إعادة بناء القطاعات الإنتاجية، والخدمية، والسياحية.

---

(١) علي، سعد محمود، استراتيجية النهوض بالتنمية الاقتصادية والصناعية والتطور التكنولوجي في العراق، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٥.

المطلب الثاني

أسُس بناء الإستراتيجية ودعائمها

لا ريب أن المسلمين لم يقيموا دولتهم إلا على أسس راسخة، ودعائم قوية، ومن ثم فإنه لضمان نجاح الإستراتيجية في تحقيق مستهدفاتها، ينبغي أن تنطلق من أرضية صلبة، قوامها ثلة من الأسس التي تعد بمثابة دعائم أساسية – كعمل تنموي مشترك – وهي[١]:

١- الروابط القوية التي تجمع البلاد الإسلامية، التي تفرض عليها ضرورة توحيد جهودها، وتنسيق سياستها في المجالات المتعددة؛ لتحقيق أهدافها التنموية المشتركة.

٢- وحدة الأمن الإسلامي، وهو مطلب الأمة في مختلف أقطارها، وتعبير عن إيمانها بوحدتها، وتأكيد على ضرورة العمل بكافة الوسائل المتاحة، من أجل السير نحو تحقيق هذه الوحدة في المستقبل.

٣- اللُحمة والتكامل الإسلامي، فهو السبيل إلى تحقيق التقدم للبلاد، فقد أثبتت التجربة أن الجهد القطري وحده أو بمفرده لا يكفي.

٤- وحدة السياسة الخارجية الإسلامية، وعدم تعارضها مع دول العالم، أو تعارضها مع مواثيق التكتلات الدولية، وأهدافها.

□

(١) تنيره، بكر مصباح، إستراتيجية العمل العربي المشترك: تطورها، أهدافها، تحدياتها، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ع٤٦، يونيو، ١٩٨٦م، ص١١.

المطلب الثالث

ركائز الاستراتيجية التنموية

إن تحقيق الالتزام وضمانه - من جانب المنفذين لبرامج ومشاريع استراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي - يستلزم- أول ما يستلزم - وضوح نقاط تركيز رئيسة محددة في الاستراتيجية، وأهم نقاط التركيز التي حرصت عليها استراتيجية النهوض التنموي[١]:

- التركيز على الإنسان؛ كونه أداة التنمية وغايتها في الوقت نفسه، مع الأخذ في الحسبان المتطلبات الإنسانية، والبشرية، والاجتماعية للسكان في هذه الأقطار.
- وضوح الأولويات الوطنية المتوافق عليها، بما يرفع من جدوى البرامج والمشاريع التي تعد لتحقيقها.
- وضوح وواقعية النتائج الاستراتيجية، والأهداف المحددة ؛ للوصول إليها، فالنتائج غير الواقعية والأهداف المبهمة تنجم عنها أنشطة ملتبسة، تهدر الموارد والجهود، ولا تثمر مخرجات ذات قيمة.
- وضوح الأدوار والمسؤوليات عن تنفيذ البرامج والمشاريع؛ لتكون أساسا للتمويل، ومرتكزًا للأنشطة، ومنطلقا للمساءلة، فبدون هذا الوضوح تختلط الأنشطة، وتتداخل المسؤوليات، فتضعف حصيلة الاستراتيجية.
- توثيق الروابط بين الاستراتيجيات من ناحية، والخطط، وعملية رصد الميزانيات الوطنية من ناحية أخرى، حتى لا تصبح الخطط عملا شكليا

---

(١) وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠١٨-٢٠٢٢م): نحو رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠م، دولة قطر، شركة الخليج للنشر والطباعة، الدوحة، ط٢، يوليو، ٢٠١٨م، ص(٤-٥).

لأغراض الالتزام الشكلي .

- تحسن آليات الرصد والمتابعة، وإنشاء نظام متكامل له، ورفع تقارير التقدم في التنفيذ، للتمكن من ضبط الأداء، وتلافي المعوقات، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بأسرع ما يمكن.
- وضع استراتيجية تواصل واتصال متكاملة، تتضمن آلية تنسيق واضحة وشاملة داخل القطاع الواحد، وفيما بين القطاعات والجهات المتشاركة في تنفيذ الاستراتيجية.

□

المطلب الرابع

منطلقات إستراتيجية النهوض التنموي ودوافعها

الباعث على استراتيجية نهضوية عاجلة تفاقم الاضطراب الاقتصادي في الأقطار الإسلامية، يصحبه المزيد من الاستنزاف لثروات الأمة، جراء سياسات الدول الصناعية، وتعمق التبعية بصورها المختلفة، كالتبعية في نمط الاستهلاك، والإنتاج، وتسويق الصادرات، والحصول على الاستيرادات، والتبعية الغذائية، والتكنولوجية، والثقافية، وارتباطها العضوي بالاحتكارات الدولية. ومما يزيد من خطورة هذا الوضع هو ما يواجه الأمة الإسلامية من سلبيات تُشكل تحديات مصيرية، وهي[١]:

- التجزئة التي فرضها وكرسها الاستعمار على الأمة الإسلامية، وقصر العمل المشترك حتى الآن في معالجتها، والخلاص منها، فضلا عن التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وما يصحبه من تعميق الفجوة التنموية الداخلية والخارجية، والتفاوت الاجتماعي.
- الاستعمار بشتى صيغة وصوره، لاسيما الاستعمار الاستيطاني، وتوسعة، والمتمثل في الوجود الصهيوني (رأس كل بلية).
- الغزو الفكري الهادف إلى طمس الشخصية الحضارية الإسلامية، وانعكاساته على ذاتيتها.
- وفي التصدي لهذه التحديات لابد أن تعمل الأمة الإسلامية – بأقطارها المتعددة – على إنجاز المهام التالية:

١- الوحدة ردا على التجزئة.

---

(١) جامعة الدول العربية ، استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك: منطلقاتها: أهدافها .. أولوياتها .. برامجها.. آلياتها، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، ع٢٥، ١٩٨١م، ص(١--٢١).

٢- التنمية الاقتصادية والاجتماعية ردا على التخلف العام.

٣- التحرير الشامل ردا على الاحتلال الاستيطاني والاستعماري: الحقيقي أو المجازي.

٤- الأصالة الإسلامية ردا على الغزو الفكري.

المطلب الخامس

أهداف إستراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي

الهدف العام من وراء الإستراتيجية خلق مجتمع مسلم آمن، ومتكامل، ومزدهر، ومندمج في الاقتصاد العالمي، ومحقق للاكتفاء الذاتي في مجال التنمية، والخبرات الداعمة للتنمية الاقتصادية، من خلال[١]:

- مجتمع مسلم آمن نام ومزدهر، من خلال توفير الشروط والمتطلبات الموضوعية؛ لتحقيق الأمن الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية الشاملة، بكافة أشكالها، وصورها.
- مجتمع متكامل، وهو مطلب شرعي، إذ على المسلمين أن يقوموا به، ويعملوا على تحقيقه، وفق الموارد المتاحة، عن طريق استغلال ثرواتها الطبيعية والبشرية؛ لتحقيق الرفاهية والتقدم، وإرساء حجر الأساس للقوة التقنية الذاتية.
- مجتمع مندمج في الاقتصاد العالمي، من خلال صياغة التدابير التنظيمية اللازمة، على ضوء أفضل المعايير والممارسات الدولية المعتمدة، التي تُمكّن المنظمات من العمل من خلالها بأمان في تطوير منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة، تكون جزءا من الاقتصاد العام.
- أمة غنية محققة للاكتفاء الذاتي، من خلال وضع الاستراتيجيات

---

(١) المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، الرؤية العربية للأمن السيبراني: الواقع – التّحديات – الفرص، جامعة الدول العربية، تونس، ٢٠٢١م، ص٢٥.

التحفيزية لمطوري الحلول التنموية في أقطارها، وإقامة تكتلات اقتصادية، تسمح بانسياب التجارة بين أقطارها، وفق قواعد تحقق مصالح الجميع.

- الخبرات الداعمة للثقة التنموية الشاملة، من خلال وضع البرامج التعليمية والتدريبية المؤهلة للكوادر والطاقات في كل المجالات التنموية الداعمة.
- العمل الجماعي ووحدته، الذي يستند إلى تضامن فعلي، فقد أثبتت التجارب أن العمل على المستوى الفردي عاجز عن بلوغ الأهداف المحددة والواقع العربي يؤكد ذلك.
- وحدة الأمن العام للأقطار الإسلامية، المتمثل في وحدة وسلامة واستقرار جميع الأقطار الإسلامية، وشعوبها، والمحافظة على طابعها، وتراثها الحضاري، وقيمها، وحقها في السيادة والتقدم، واستغلال ثرواتها، بما يحقق لها الرفاهية، ويسهم في خدمة مصالح شعوبها.
- تحقيق السلام الشامل، القائم على مبادئ العدالة، والإنصاف، والطمأنينة لأبناء الأمة، ويحقق تحرير الأرض، والسلام كهدف رئيس من أهداف الإستراتيجية أكدت عليه الشرائع السماوية، واعتبرته أساساً لرفاهية الإنسان والارتقاء به.

والخلاصة فإن الأهداف العليا للاستراتيجية تنبع من مقومات الوجود الإسلامي، المتمثلة في وحدة الأمة، ووحدة الوطن، ووحدة الحضارة، وكلها ثوابت لا تتغير وإن اعتراها بعض التقديم والتأخير، حسب الظروف المرحلية التي تمر بها الأقطار الإسلامية[1].

---

(١) تنيره، بكر مصباح، إستراتيجية العمل العربي المشترك: تطورها، أهدافها، تحدياتها، مرجع سبق ذكره، ص(١٧-١٨).

المطلب السادس

تحديات إستراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي

هناك عدة تحديات تقف أمام إستراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي، نعرضها في جانبين:

الأول: التحديات المتعلقة بالعلاقات بين الدول الإسلامية (بشكل عام):

لكل إستراتيجية مجموعة من التحديات التي تعترض سُبل تطبيقها، وهذا لا يعني توقفها عن الحركة، أو تقييدها بأشكال تنظيمية محددة. ويمكننا عرض هذه التحديات كما يلي[(١)]:

أولاً: تحديات التجزئة القطرية، النابعة من الواقع المعاصر، والمتمثل في انقسام الأمة الإسلامية، فضلا عن النزاعات الإقليمية، وتأخر الوعي الاقتصادي، والتنموي.

ثانيًا: تحدي التخلف الاقتصادي، والتقني، والتكنولوجي، والعلمي، الذي يضعف مقومات الأمة، بل يضعف الإنسان المسلم ذاته، ويجعله عاجزا عن بناء المستقبل، أو تصوره.

ثالثًا: تحدي العدو الحقيقي أو المجازي (الكيان الصهيوني)، بأبعاده السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والأمنية، فهو يمثل الخطر الأكبر على الأمة الإسلامية، والوجود الحضاري لها.

رابعًا: تحدي الصراع الدولي، الذي ينشب بين الدول الخارجية حول الأقطار الإسلامية، ومقدراتها، وثرواتها، مما أدى إلى تخلف بلداننا: حضاريًا، وعلميًا، وعسكريًا، وعلميًا، واقتصاديًا.

---

(١) تنيره، بكر مصباح، إستراتيجية العمل العربي المشترك: تطورها، أهدافها، تحدياتها، المرجع السابق، ص(١٨-١٩).

– الأخير: التحديات المتعلقة بإستراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي (بشكل خاص):

– إن المستجدات التي واجهتها الأقطار الإسلامية قُبيل هذه الاستراتيجية فرضت ظروفا ملحة للعمل الدؤوب على تحقيق أهداف الاستراتيجية، وكل الأهداف التنموية المرسومة، كما أوجدت نوعا من المسار الإجباري لهذه الأقطار، فلا بديل ، ولا استثناء. ويمكن رصد تحديات الاستراتيجية بشكل خاص في[1]:

– المحافظة على التقاليد الإسلامية الأصيلة، وروح التشريع الحنيف.

– تحقيق التوازن بين احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة واستدامته.

– التحكم في النمو الاقتصادي المستهدف، وتجنب التوسع غير المنضبط أو المحسوب.

– التطابق بين الاحتياجات والأولويات، ونوعيتها، ومسار التنمية المستهدف.

– المواءمة بين التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة في عالم متغير.

□

(١) وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠١٨-٢٠٢٢م)، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني

الهيكل التطبيقي لإستراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي من النظريات إلى الاستراتيجيات

المطلب الأول

المعالم المنهجية التطبيقية لإستراتيجية النهوض الحضاري

نقصد بالمنهجية العلمية ثلة من المعايير الفكرية، والقوالب الموضوعية؛ لتحديد آليات العمل المعرفي قبل الشروع في الاستراتيجية، والاحتكام إلى المناهج، وتقيمها بنظرة شمولية، من أجل السير الصحيح في طريق تنفيذ الاستراتيجية التنموية، وهناك عدة معالم ينبغي أن تكون بمثابة الضوابط التي تُشكل الأساس المنطقي للاستراتيجية، وهذه المعالم:

المعلم الأول: أن تكون استراتيجية النهوض الحضاري والتنموي جزء أصيل من المشروع الحضاري الإسلامي، وألا تجزء هذه الاستراتيجية، أو تكون بمعزل عنه، كونه خطة إنسانية عامة وشاملة متكاملة؛ لصيانة الحركة الإنسانية للأُمَّة في مستقبلها المأمول، بحيث تتناول هذهِ الاستراتيجية صيانة وتكوين الفرد: نفسياً، وتربوياً، وعقلياً، وعلمياً، وعقدياً، وقيمياً في الوقت ذاته الذي تصوغ فيه حركة البناء الاجتماعي، وشبكة علاقاته: روحياً، وسلوكياً، وتنظيمياً"[(١)].

المعلم الثاني: إلزامية ارتباط الاستراتيجية بالمنهج الإسلامي للتنمية المترابط في خطوطه وتفاصيله، فلا يمكن دراسة المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية بوصفه كيانا منفصلا عن سائر الجوانب الأخرى للإسلام، كما يجب ألا نفصل بين المنهج الإسلامي للتنمية، وبين أرضيته الخاصة التي أعدت له، فهو يحتاج

---

(١) سلطان، جمال، مقدمات في سبيل مشروعنا الحضاري، دار الوطن، الرياض، ١٩٩٢م، ص٤.

إلى أرضية وتربة، تتفق مع طبيعته، وتمده بالمفاهيم والعواطف التي تلائمه. يقول الأستاذ أنور الجندي: " وليس هناك طريق آخر لبناء المشروع الحضاري غير إقامة هذا التصور السياسي والاقتصادي على أساس منهج الإسلام نفسه، وليس على منهج غربي تشكل خلال السنوات الأخيرة من خيوط وافدة انطلق من أهواء الذين يرمون إلى قيام مشروع حضاري إسلامي مغلوط، ترضى عنه القوى الغربية، ذات السلطان، والتي ترغب في تفريغ الإسلام من مضمونه الحقيقي، وتقص أجنحة الصحوة الإسلامية بالتمويه؛ لتحجب مفهومات أساسية ترغب في حجبها: كالخلافة، والشريعة الإسلامية، والحكم، وتحريم الربا، ثم تضع كلمات أخرى زئبقية بحث لا يبقى بعد ذلك من الفكرة الإسلامية الأصيلة إلا تثبيت العلمانية الموجودة الآن، والقائمة فعلاً بغلاف براق والحقيقة أنه لا عدل اجتماعي ولا حرية حقيقية (حرية منضبطة) ولا شوري ملزمة إلا من خلال المنهج الإسلامي[١]. وترتيبا على هذا السياق، يتكون المنهج الإسلامي التنموي من ستة أركان[٢]:

١- العقيدة، بوصفها القاعدة المركزية في التفكير الإسلامي التي تحدد نظرة المسلم الكلية إلى الكون، والإنسان، والحياة، وتضفي عليه طابعا إيمانيا، وقيمة ذاتية.
٢- المفاهيم التي تعكس وجهة نظر الإسلام في تفسير للأشياء، على ضوء النظرة العامة التي تبلورها العقيدة، ويعمقها التطبيق الفعلي.
٣- العواطف والأحاسيس التي يتولى الإسلام بثها وتنميتها، وتؤدي دورًا مهما في تكييف الحياة، وتضمن أسباب التضامن والسعادة للمجتمع.

---

(١) الجندي، أنور، مرجع سبق ذكره، ص١٣.

(٢) العسل، إبراهيم، التنمية في الإسلام: مفاهيم - مناهج – تطبيقات، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ص٦٣.

٤- السياسة المالية للدولة الإسلامية، لأنها وضعت بصورة تلتقي مع السياسة الإنمائية، وتعمل على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الإسلامية، والسياسة المالية في الإسلام لا تكتفي بتمويل الدولة للنفقات اللازمة، وإنما تستهدف الإسهام في إقرار التوازن الاجتماعي والتكافل العام.

٥- التشريع الجنائي العادل، فالحدود لا يمكن أن تقام حتى يعيش الناس في مستوى الكفاية، وحتى يتحقق للمجتمع الأمن والطمأنينة.

٦- الأخلاق، لا يقتصر التشريع الإسلامي على تنظيم الوجه المادي والظروف الطبيعية للمجتمع شأن المناهج الوضعية، وإنما ينفذ إلى أعماقه الفكرية والروحية، ويسعى إلى التوفيق بينهما، وذلك باعتماد المزج بين الدافع الذاتي والعامل الأخلاقي.

المعلم الثالث: الصبر على الاستراتيجية وفق البناء المعد لها حتى تؤتي أكلها، فالنُّهوض الحضاري ليس مشروع يوْم وليلة؛ إنَّما هو بنيان يَحتاج إلى عمل دؤوب، ومُحافظة على الإيقاع في البناء والتَّرميم، كما يَحتاج إلى توجيه الأمَّة نحوه، في مشاركة توافقيَّة بين القُوى الرسمية والقوى الشعبية، بحيث توجِّه الأولى الأخيرة عبر قنوات الاتِّصال المختلفة(١).

المعلم الرابع: التوافق مع الأطر الشرعية والتشريعية والتنظيمية السائدة، المستمدة من الجذور المجتمعية المتأصلة، والتوافق الكلي على أفضل الممارسات المتعارف عليها في هذا المجال، "فالنهضة الحقيقية لا تقوم إلا على مشروع حضاري مستقل، يرتكز على الدعائم الأساسية للمجتمع ، ويتصل

(١) البوعليان، مصعب الخالد ، استراتيجية النهوض والسبيل إلى التقدم، متاح على الرابط التالي:https://٢u.pw/pyyp٨Dy

بينابيعه وجذوره"[١].

المعلم الخامس: توحيد الكلمة وإذابة الخلافات غير الجوهرية وترك الفرقة والتفرقة بين أبناء الأمة الإسلامية الواحدة، فلا يمكن تنفيذ المشروع الحضاري: التنموي والاقتصادي على أرض الواقع بشكل متكامل ما لم نذيب مسمَّيات الفرق، والطوائف، والأحزاب والاتجاهات، وندخل جميعاً تحت مسمَّى الإسلام(٢)، كما أنه لن تستطيع دولة بمفردها مواجهة المتغيرات في عالم يتجه نحو ابتلاع الضعفاء، في الوقت الذي تمتلك فيه الدول الإسلامية الكثير من مقومات التكامل الاقتصادي، بيد إن المشكلة تبدو في عدم قدرتها على تحويل هذه المقومات إلى تكتل اقتصادي يقوم على تكامل بين دولها[٣].

المعلم السادس انفتاح الاستراتيجية على ثقافات الآخرين بضوابط شرعية صارمة، فالمشروع الحضاري الإسلامي، ليس مشروعا مغلقا، ومقفلا، ولا يقبل التعايش والتنوع، وإنما هو مشروع مفتوح على كل الإمكانات والطاقات الإنسانية والمنجزات التقنية، والعلمية[٤].

المعلم السابع: الأخذ بالفكر التخطيطي ذي البعد الإستراتيجي، وتوظيفه في تحقيق العملية التنموية، لتوضيح الرؤى والأهداف، وتحديد الآليات المناسبة

---

(١) زريق، برهان خليل، المشروع الحضاري العربي الإسلامي، دار كنعان، ٢٠٠٧م، ص٤.

(٢) العزاوي، جنيد ساجد، عوامل النهوض بالحضارة الإسلامية وفق مشروع حضاري متكامل: دراسة فكرية، مجلة الجامعة العراقية، ج٢، ع٤٤، ٢٠١٩م، ص١٦١.

(٣) عوض، فايزه أحمد سعيد، الاستثمارات العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي: رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة عدن، الجمهورية اليمنية، ٢٠١٠م.

(٤) الزبيدي، رقية شاكر منصور، التباين بين مفهوم المشروع الإسلامي الحضاري والمشروع العولمي الغربي، مرجع سبق ذكره، ص٣٦٣.

للتنفيذ، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة الأبعاد، والتطلعات نحو الفكر التنموي، ومواجهة التحديات، والنهوض بالإستراتيجيات، والخطط التنموية التي تعمل على دراسة طبيعة النظام الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي. (انظر الشكل التالي)[١].

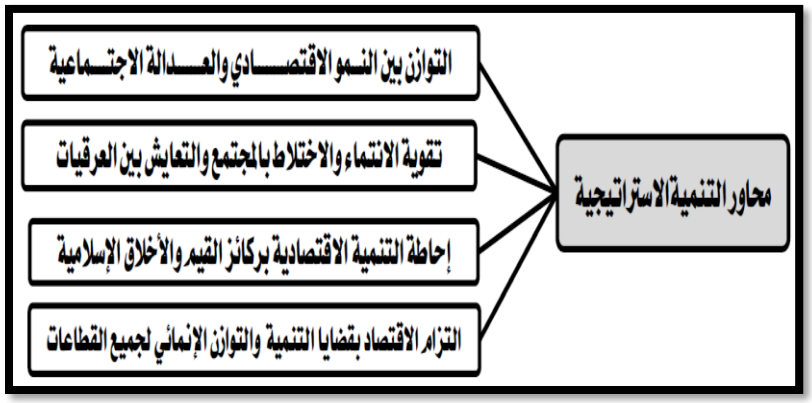

المطلب الثاني: المبادئ التطبيقية الشاملة لوضع الإستراتيجية:

تهدف إستراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي إلى توفير البيئة التنموية الآمنة لمختلف القطاعات الاقتصادية، وهذه المبادئ الشاملة يمكنها – مجتمعة – المساعدة في وضع إستراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي، من خلال عدة مبادئ شاملة نعرضها في الجدول التالي[٢]:

---

(١) علي، رند طاهر شكري حسن، دور التخطيط الإستراتيجي في التجربة التنموية في ماليزيا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٢١م، ص٣.

(٢) الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، (وآخرون)، دليل لوضع إستراتيجية وطنية للأمن السيبراني، رخصة المشاع الإبداعي (CC BY ٣,٠ IGO ٣,٠ IGO)، ٢٠١٨م، ص(٣٠-٣٤).

المبدأ	وظائفه وأدواره
الرؤية	يجب أن تحدد الإستراتيجية رؤية واضحة لكامل الأقطار الإسلامية، من حيث الحاجة إلى الإستراتيجية (السياق)، وما الذي يجب تحقيقه (الأهداف)، وما هو الغرض منها، ومن يتأثر بها (النطاق)، مع تحقيق أهداف الإستراتيجية طبقا للجدول الزمني لتنفيذها (الرؤية)، مع وضع إطار مرن وسهل الاستخدام لتحديد سياق رؤية الأمة الإسلامية التنموية والاقتصادية، والأخذ في الاعتبار الوضع الخاص لظروفها، والقيم الدينية، والثقافية، والمجتمعية.
النهج الشامل والأولويات	ينبغي أن تنبثق الإستراتيجية من فهم وتحليل شمولي للبيئة التنموية إجمالاً، حسب الظروف والأولويات، لتمتد جوانبها إلى ما هو أبعد من الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، إلى مجالات مثل: التنمية المستدامة، والوحدة، والتكامل، والترابط، والتعاون، والاندماج، وما إلى ذلك.
الشمولية	وضع الإستراتيجية بمشاركة نشطة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، لتلبي احتياجاتهم ومسؤولياتهم، تبعاً لدور كل منهم، لفهم الاحتياجات، والعمل على تنفيذها.
الازدهار التنموي والاقتصادي	تشجع الإستراتيجية الازدهار التنموي والاقتصادي، وتعزز إسهام الاقتصاد في التنمية المستدامة، والشمولية الاجتماعية، وتعزيز القيم المجتمعية الرئيسة، وتحسين الخدمات العامة، وقدراتها، وتعزيز الحكم الراشد، والتوافق مع الأهداف الاقتصادية الأوسع.
أدوات السياسة التنموية المناسبة	ينبغي أن تستخدم الإستراتيجية أنسب أدوات السياسة التنموية؛ لتحقيق كل هدف من أهدافها، مع مراعاة الظروف الخاصة بالأقطار الإسلامية، وخصوصية النسق الإسلامي، وتشمل هذه الأدوات: تبادل المعلومات، والبرامج التعليمية، وتقاسم أفضل الممارسات، ووضع معايير السلوك المتوقعة، وبناء مجتمعات الثقة، وغيرها.
القيادة	فينبغي أن تقوم بوضع الإستراتيجية هيئة في أعلى مستوى من

والأدوار الواضحة	القيادات الواعية، تكون مسؤولة عن تعيين الأدوار والمسؤوليات ذات الصلة، وتخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية، وتحديد جهات تنسيق مسارات العمل.

□

المطلب الثالث

مراحل الصياغة التطبيقية للإستراتيجية وآلياتها

من أجل صياغة الإستراتيجية وتنفيذها وفقاً للاحتياجات والمتطلبات الخاصة بكل قطر إسلامي، فإنها تمر بخمسة مراحل/آليات، يمكن سردها في الجدول التالي[١]:

المرحلة	مهامها وإجراءاتها
(١) المرحلة الأولى الاستهلال	– تحديد الهيئة المسئولة عن الاستراتيجية: تماشياً مع مبدأ تحديد القيادة الواضحة، والأدوار، وتخصيص الموارد (وكالة، إدارة، هيئة، جمعيات، نقابات، حركات، مؤسسات دعوية، تعاونيات)؛ مهمتها تسيير وضع الإستراتيجية، والقيام بمسؤولية تنفيذها، والتغلب على الصعاب. – إنشاء لجنة توجيهية في وضع الإستراتيجية؛ لتقديم التوجيه، وضمان الجودة، والشفافية، والشمولية، وفقاً للمبدأ الخاص بالقيادة الواضحة، والأدوار، وتخصيص الموارد، وتحديد دور اللجنة التوجيهية. – تحديد أصحاب المصلحة للمشاركة في وضع الإستراتيجية: وتوضيح أدوارهم، وكيفية تعاونهم من أجل إدارة التطلعات المرجوة، خلال بناء الاستراتيجية. – التخطيط لوضع الإستراتيجية: وتقديمها للموافقة عليها، وفقاً للإجراءات المتعارف عليها، وتحديد الخطوات والأنشطة الرئيسة، والجداول الزمنية الموضوعة.
(٢) المرحلة الثانية الجرد والتحليل	– تقييم المشهد التنموي والاقتصادي: (مواطن القوة والضعف)، وتحديد الأصول والخدمات الحيوية لأداء المجتمع على نحو سليم، وجرد القوانين والأنظمة، والسياسات، والبرامج، والقدرات الوطنية القائمة، وتحديد الآليات التنظيمية الحالية في الأقطار الإسلامية. – تقييم مشهد المخاطر: من خلال تحديد الأصول الاقتصادية، العامة منها والخاصة، وعلاقات الترابط بينها، ومواطن الضعف، والتهديدات، وتقدير احتمال وقوع اختلالات هيكلية.

(١) الاتحاد الدولي للاتصالات(ITU)، (وآخرون)، دليل لوضع إستراتيجية وطنية للأمن السيبراني، مرجع سبق ذكره، ص(١٨-٢٧).

(٣) المرحلة الثالثة إنتاج إستراتيجية النهوض	– صياغة الإستراتيجية: وتحديد الأهداف التي يتعين بلوغها في إطار زمني محدد، وتحديد أولويات هذه الأهداف من حيث: الأثر على المجتمع، والتنمية، ومسارات الاقتصاد الممكنة. – التماس الموافقة الرسمية: من خلال إجراء شعبي، أو برلماني، أو مرسوم حكومي من أعلى المستويات الحكومية، أو الأقطار الإسلامية المتعاونة. – نشر الإستراتيجية: لتكون وثيقة عمومية، وأن تكون متاحة بسهولة، لضمان وعي الجمهور عامةً بأولويات النهضة التنموية وأهدافها لدى الأمة.
(٤) المرحلة الرابعة التنفيذ	– وضع خطة العمل: من خلال المشاركة والتنسيق من مختلف الدوائر، بجانب الدعم من المجتمع المدني والقطاع الخاص، وفقاً لمبدأ القيادة الواضحة، والأدوار، وتنسيق الجهود، وتجميع الموارد. – تحديد المبادرات الواجب تنفيذها: من خلال تسلّيط الضوء على أهداف الأقطار الإسلامية التنموية. – تخصيص الموارد البشرية والمالية للتنفيذ: لضمان قدرة هذه الكيانات على تحقيق النواتج المتوقعة. – وضع الأطر الزمنية والمقاييس: لتقييم كل المبادرات المتخذة.
(٥) المرحلة الخامسة المتابعة والمراقبة والتقييم	– تحديد هيئة مستقلة مسؤولة عن مراقبة وتقييم التقدم المحرز في التنفيذ، وكفاءته، وخطة العمل، والمبادرات المرتبطة بها، خلال مرحلتي: الإنتاج والاستهلال. – مراقبة التقدم المحرز في تنفيذ الإستراتيجية: بموجب جدول زمني، متفق عليه طوال دورة حياة الإستراتيجية بأكملها، مع الإشارة إلى أي انحرافات عن الجداول الزمنية المتفق عليها. – تقييم نواتج الإستراتيجية: وإجراء تقييم دوري لتلك النواتج، ومقارنتها بالأهداف المحددة؛ لفهم مدى تحقق أهداف الإستراتيجية لاتخاذ إجراءات أخرى، وإعادة تقييم بيئة المخاطر الأوسع بانتظام.

والحاصل مما سبق أن الاستراتيجيات الناجحة (**Successful Strategies**)، تهدف إلى تحقيق أهداف المنظمة، وتحسين أدائها، من خلال عدة عوامل أهمها: توافق الرؤية والمهام للمؤسسة (**Vision and Mission Alignment**)؛ لضمان التجانس، وتعزيز بعضها بعضًا، مع تحديد أهدافها بدقة، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات، كونها أداة فعّالة لتفعيل الاستراتيجيات، وتبسيط العمليات، وتحسين الإنتاجية، بجانب التواصل الفعّال(**Effective Communication**) بين القائمين على الاستراتيجية وبين غيرهم، وقياس

الأداء والتقييم المستمر، كجزء رئيس من التفعيل.

المطلب الرابع

الاشتراطات والإجراءات التطبيقية للاستراتيجية

لاستراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي مجموعة من الاشتراطات والإجراءات يمكن عرضها في الجدول التالي[١]:

(١) التخطيط الاستراتيجي للنهوض التنموي	– تنظيم الجهود: تحديد القادة، وتكوين شراكة مع مجموعة أصحاب المصالح، ووضع نظم يمكن من خلالها العمل مع المستويات الأخرى في الأقطار الإسلامية. – تقييم الاقتصادات، وضع خطط واستراتيجيات لسد الفجوة القائمة، وتحليل البيانات، وإكمال إنشاء الحكومات الإلكترونية. – إعداد الإستراتيجية: تحديد الرؤية، والغايات، والأهداف النوعية التفصيلية، ووضع البرامج، واختيار المشروعات. – تنفيذ الإستراتيجية: إعداد خطة عمل لكل مشروع على حدة، وبناء إطار مؤسسي لتنفيذ ومتابعة إستراتيجية التنمية الاقتصادية، والتأكد من توافر المدخلات اللازمة، وتنفيذ المهام المحددة في خطة عمل المشروع. – مراجعة الإستراتيجية: ماذا؟ لماذا؟ متى، والمتابعة، والتقييم، والترتيبات المؤسسية، ومراجعة الإستراتيجية وعملية التخطيط.
(٢) تغيير الإدارة السياسية ومسؤوليات السلطات	– التحول إلى دولة سيادة الشعب، والعمل على فتح كل الأبواب أمام طاقات وإبداعات الشعوب، والبدء ببناء دولة المواطن. – تسخير إمكانات الدول ومواردها في سبيل خدمة المواطن، وتقدمه، ورفاهيته. – التحول التام من نظام رأسمالية الدولة إلى دولة التخطيط،

(١) راجع: جامعة الدول العربية، استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك منطلقاتها – أهدافها – اولوياتها – برامجها –آلياتها، مرجع سبق ذكره، ص٢١، علي، سعد محمود، استراتيجية النهوض بالتنمية الاقتصادية والصناعية والتطور التكنولوجي في العراق، مرجع سبق ذكره، ص(٢١٠-٢١٧).

التنفيذية والتشريعية تجاه التنمية	والإشراف، والرصد، والمتابعة، والضمان، لحقوق المواطن بكل فئاته. - تكامل المشروعات الرأسية والأفقية، من خلال مصارف تخصصية حكومية واستثمارية ومؤسسات ضمان وتدريب، وتأهيل، وتنمية. - تحسين الإنتاجية من أجل زيادة الدخل، والحد من الفقر، وتخفيض الأسعار، وتكاليف الإنتاج، وزيادة عائدات الاستثمار، وخفض الأسعار، والتوسّع في أسواق جديدة. - ترشيد مسؤوليات ومؤسسات الدول، وتحويلها إلى القطاع الخاص، وبدرجة عالية من النزاهة والشفافية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. - تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتعزيز دور رجال الأعمال. - تخطيط وبناء مدن صناعية، وسكنية، واستصلاح، وإكمال البنية التحتية الشاملة. - إجراء الاصلاحات الدورية في دساتير الأقطار الإسلامية، وتطوير عمل السلطة التشريعية في إعداد مشاريع القوانين والاصلاحات بما يتوافق مع الأهداف الإستراتيجية.
(٣) تنمية القوى البشرية والعاملة وتطويرها	- تنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة، وضمان حريتها في الحركة، وفقا لمتطلبات التنمية الاقتصادية، والحفاظ عليها داخل الأقطار الإسلامية. - التوسع في الاعتماد على العمالة الوطنية؛ وتقليص الاعتماد على العمالة الأجنبية. - تشخيص مشاكل الأوضاع التعليمية، والتدريبية القائمة في العالم الإسلامي، والوصول إلى حلول لها، في ضوء مستلزمات التنمية الشاملة. - القيام بجهود قومية في مجال البحث العلمي، ونشر المعرفة التكنولوجية الحديثة. - تخطيط القوى العاملة على اختلاف مستوياتها التقنية والتكنولوجية، في إطار خطة التنمية، وحصيلتها الحضارية، خلال فترات زمنية معينة.
(٤)	- تقليص الدور الأحادي المتعاظم للحكومات، وتحجيم دور

تشجيع دور المشاركة الشعبية في تعزيز القيم النهضوية	الصفوة والنخب في المجتمع، والإسهام في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن البنى الاجتماعية القائمة. - الاعتماد على الذات والتركيز على موارد الشعب الذاتية. - تعزيز ودعم استقرار الأسرة وروح التضحية من أجل المجتمع. - فتح باب التعاون مع الجهات الرسمية ودعمها بالأفكار البناءة والصائبة. - إسهام المواطنين ومشاركتهم في إرساء وتأكيد القيم الخاصة بالمحافظة على المال العام. - تعزيز قيم التعايش وبث الأمل في روح الشعوب لكسب النهوض التنموي.
(٥) تعزيز إجراءات النهوض بالقطاعات الصناعية التنموية	- تشجيع هيئات تنمية التجارة الخارجية، وتحسين الوضع التنافسي للمنتج المحلي. - تعزيز التخطيط بعيد المدى، وخلق اقتصاد متجدد، وتحرير التجارة . - دعم القدرة التنافسية المتجددة، وزيادة المعرفة والقدرات التكنولوجية، والإسراع في نقل التكنولوجيا والخبرات الحديثة. - تعزيز دور الاستثمار المحلي والأجنبي والتقدير العالي للمستثمرين المحليين والأجانب. - تحقيق التوازن بين الاستدامة البيئية، وتوفير العمل اللائق لصالح أجيال اليوم والغد. - تحسين أحوال العمالة المنظّمة، والحد من الفقر، وخفض تكاليف الإنتاج. - دعم العمل العربي المشترك؛ لإعداد القواعد الأساسية للتصنيع، وتعزيز تطوير الإنتاجية، والتخطيط لدعم وإنشاء الصناعات المحورية (العسكرية/ الأساسية/ الهندسية/ وسائل الإنتاج/ البترولية، والكيمياوية/ الزراعية/ مواد البناء والتشييد).
(٦) تطوير وإصلاح وإعادة هيكلية المصارف والقطاعات	- توجيه قطاع المال، واحتواء استثماراته في السوق المالية الدولية. - توجيه المدخرات داخل الأقطار الإسلامية؛ لأغراض التنمية، وتعزيز المقومات النقدية والتجارية، وفقا لمتطلبات العمل في تلك الأقطار. - وضع الحلول الجذرية لمعالجة الأداء المتخلف للسياسات

المالية المختلفة	الاقتصادية، بجذب الاستثمارات الأجنبية، في الصناعات الأساسية والرئيسة. - كسب الإسناد والشراكة الإستراتيجية الدولية ضمن مبادئ احترام السيادة والريادة. - إعطاء دور رئيس للقطاع الخاص في صناعة القرار الاقتصادي، وإجراء إصلاحات شاملة في القطاع المصرفي، وبناء قاعدة معلومات مالية وإحصائية مع ضمان شفافيتها. - تغيير أهداف العمل المصرفي الحكومي والأهلي؛ لتتناسب فعاليتها مع تقدم خطوات التنمية الإستراتيجية للاقتصاد، وتعزيز سبل الرقابة المالية الصارمة. - تشجيع الاقتصاد الحقيقي، والاستثمار المحلي؛ للإسهام في النمو السريع للاقتصاد.
- (٧) تعزيز نقل العلوم التقنية والتكنولوجية المتطورة ومواكبة مستجداتها	- اعتماد الإستراتيجية المستقبلية على آليات العلم والتكنولوجيا والتحدي العلمي. - اكتساب القدرة التكنولوجية وتوطينها بدعم الفعاليات القومية والقطرية. - ضرورة تماشي التكنولوجيا مع احتياجات المجتمعات الإسلامية، وأهدافها الإستراتيجية. - الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية، وتحسين جودة المنتجات، وزيادة التنافسية. - الاستثمار في البحث العلمي، وتوظيفه لخدمة التطور الاقتصادي، وتشجيع الشركات الكبرى على الاستثمار الوطني ، مقابل الحصول على الخبرة والعلم والتكنولوجيا. - تطوير التعليم؛ ليتلاءم مع تطوير المهارات؛ وربطها بالإنتاجية. - توجيه الاقتصاد نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى وقطاعات ذات نمو ديناميكي.
(٨) إجراءات القضاء على الفساد والبيروقراطية والفقر	- الاصلاح الاقتصادي الشامل، غير المعتمد على صندوق النقد، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. - تجفيف منابع الفساد والبيروقراطية، وترشيد الميزانيات، وإلغاء كافة المصروفات غير الضرورية، والوصول إلى دول كفئة ذات هيكلية رشيقة. - اعتماد الشفافية والمشاركة الشعبية في اختيار القيادات العليا

	والدنيا، وفتح الفرص أمام المسؤولين المخلصين، ومنحهم كافة الصلاحيات النهضوية. – اعتماد العدالة في توزيع الفرص والثروات لجميع أبناء الشعب، دون تفرقة. – اتباع سياسة ضريبية تحد من الفقر، وتحمي المنتج المحلي، وتسهم في إنجاح برامج التنمية الوطنية.
(٩) إجراءات إعادة هيكلة المؤسسات غير الحكومية والنقابات	– إعادة هيكلة الحركات النقابية والعمالية؛ لتؤدي دوراً فاعلا للدفاع عن مصالح العمال، والنضال الوطني لمناهضة كافة الأشكال الاستعمارية والمستبدة. – العمل على تحقيق المشاركة المطلوبة للقطاع الخاص الحقيقي في صناعة القرار، وفي قيادة الاقتصاد، ومؤسساته. – بلورة قيادة العمل النقابي، وتطوير نشاطاته، لدعم برامج التنمية والاصلاح؛ أسوة بمثيلاته في الدول الأخرى، والدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية للعمال؛ بهدف تحسين أوضاعهم بشكل متوازن ما بين الحقوق للأعضاء والحق العام للمجتمع.

□

المبحث الثالث

المقومات الأساسية لتحقيق نجاح

إستراتيجية النهوض التنموي والاقتصادي: من الصحوة إلى النهضة

المطلب الأول

المقومات المتعلقة بالتمويل والتعاون والمتابعة والتقييم

وهي مجموع الطرق والعمليات التي من خلالها تقوم المؤسسة بتلبية كل متطلبات الاستراتيجية؛ لتحقيق أقصى قدر ممكن من التنفيذ، وتوفير الدعم المالي، وغيره للأبحاث العلمية، التي تتطلبه الاستراتيجية، مع تحديد التقدير الدقيق لاحتياجات كل برنامج أو مشروع، والمدى الزمني لتنفيذه، ومن تلك المقومات:

أولاً: رصد الطاقات والتمويل اللازم لتصميم الخطط والأبحاث والبرامج اللازمة للاستراتيجية: تحقق الإستراتيجية كل ما تصبو إليه، عندما تسخّر جميع الموارد المتاحة، والطاقات، والإمكانات، على نحو منظم؛ لتحقيق أهداف تخدم الأمة الإسلامية بأكملها، من خلال رؤية ورسالة تتضمنان التالي[(١)]:

- الهدف الواضح المحدد، والرغبة، والإصرار على بلوغه بأكبر المكاسب.
- التحركات المتتابعة؛ للوصول إلى الهدف المنشود في الاستراتيجية التنموية.
- الخبرة، والحنكة في تحديد الأولويات، والتحركات، ومن ثم الآليات.
- المرونة العقلية المتمثلة في توفر البدائل لكل مرحلة من مراحل الاستراتيجية.

---

(١) عبيد، وليم، الإستراتيجية وأخواتها، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، مصر، العدد١١، مايو، ٢٠٠٨م، ص١.

ثانيًا: التنسيق والتعاون (cooperation) بين الجهات ذات الاختصاص: للمشاركة في وضع الحلول العاجلة بما يتماشى مع المعايير الاقتصادية والتنموية العالمية، مع الأخذ في الحسبان خصوصية التنمية في الإسلام؛ للوصول إلى أهدافها، وبناء القدرات البحثية والتطويرية، نحو الاعتماد على الذات، والامتثال، والتنفيذ للسياسات الموضوعة. ومن ثم فإن نجاح الإستراتيجية يتم من خلال تحقيق أهدافها، وهو مرهون بتوفر القيادة، والإدارة الرشيدة، والسيطرة على عملية التطبيق، خلال مراحلها المختلفة.

ثالثًا: متابعة الإستراتيجية وتقييمها (Monitoring Evaluation and): تمثل عملية المتابعة والتقييم دورًا مُهمًا في تصميم الإستراتيجية، وإعادة النظر في الأنشطة المرسومة، بناء على نتائج المتابعة والتقييم(١)، ورفع تقارير التقدم في التنفيذ، للتمكن من ضبط الأداء، وتلافي المعوقات، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بأسرع ما يمكن(٢). وليست المتابعة وحدها فحسب، بل لا بد من استشراف الأزمات الاقتصادية المستقبلية، بناء على دراسات مستفيضة، ودقيقة للماضي، ووعي بالحاضر، وإلمام بعلوم التنبؤ الاقتصادي، وأدواته، وأن ينضبط كل هذا بضوابط علمية، للتمكن من التخطيط الفعال؛ والتعامل مع آثار الأزمات الاقتصادية، والتخفيف من حدتها(٣).

□

(١) مؤسسة فريدريش إيبرت، المتابعة والتقييم: إجابات عملية لأسئلة جوهرية، دكروب للطباعة، بيروت، ٢٠١٤م، ص٧.

(٢) وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠١٨-٢٠٢٢م)، ص٧.

(٣) سمحان، حسين، الأحكام الشرعية لاستشراف الأزمات المالية، مؤتمر الدوحة السادس للمال الإسلامي، بيت المشورة، الدوحة، ٢٥ فبراير، ٢٠٢٠م، ص٢٨.

المطلب الثاني

المقومات المتعلقة بضمان استمرار الممارسات الجيدة في الإستراتيجية

تلك التي من شأنها أن تجعل الإستراتيجية شاملة وفعالة، وتسمح في الوقت ذاته بتصميمها، بما يلائم السياق القيمي للأمة الإسلامية، وهذه المقومات/ الممارسات يمكن عرضها في النقاط التالية:

أولاً: الحوكمة الاقتصادية والتنموية الشاملة من المنظور الإسلامي الملائم للاستراتيجية: بغية إِدَارَة المنشآت التنموية في الأقطار الإسلامية إِدَارَة رشيدة؛ وتَحْقِيق المصالح، وحِمَايَة حُقُوق كافة الأطراف المرتبطة بها، وتنفيذ الإِفْصَاح، والشَّفَّافِيَّة، من خلال الأُسْلُوب الذي يحقق التوازن بين الأهداف الاِقْتِصَادية، وبين الأهداف الفردية والمشتركة من جهة أخرى[1]. والحوكمة التنموية الشاملة

---

(١) للمزيد راجع:

Macmillan and CO. Limited: A Modern Dictionary of The English Language, London, Second Edition, ١٩١١, p١٨١.

- Cadbury Committee, Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance, Gee and Co Ltd, London, ١٩٩٢.
- Iskander, M. and N. Chamlou. Corporate Governance: A Framework for Implementation, Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region, ٢٠٠٢, P١٢٢.
- Sebastian.M, international and Mena wide trends and developments in bank and corporate governance, IFC: corporate governance for banks in Saudi Arabia forum, may, ٢٠٠٧, p٦.
- Boffo, R., and R. Patalano."ESG Investing: Practices, Progress and =

من المنظور الإسلامي الملائم للاستراتيجية ستعمل على:

١. ضمان أعلى مستوى من الدعم والتأييد الشعبي والرسمي من أبناء الأمة الإسلامية وحكوماتها، وهذا التأييد يخدم غرضين مهمين: أولهما: أنه يزيد من احتمال تخصيص الموارد الكافية، ونجاح جهود التنسيق الاقتصادي، والعمل المشترك، وثانيهما: إرسال إشارة إلى البيئة العالمية الأوسع لبيان مدى الأهمية التي تعيرها الأقطار الإسلامية لمشروعات النهوض التنموي والاقتصادي وإستراتيجياته.

٢. إنشاء سلطة مختصة بالأمن الاقتصادي في الدول العربية: لتوفير التوجيه، وتنسيق العمل، ومراقبة تنفيذ الإستراتيجية، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات المطلوبة؛ لضمان التنفيذ الفعال للإستراتيجية، وتحديد أهداف الأداء لمختلف الإدارات الوزارية، أو الحكومية، أو المؤسسات، أو الأفراد المسؤولين عن جوانب محددة من الإستراتيجية وخطة العمل اللاحقة.

٣. ضمان التعاون بين القطاعات داخل الأقطار الإسلامية: وإشراك جميع الهيئات المتأثرة بالإستراتيجية، أو المسؤولة عن تنفيذها، والتنسيق والتعاون داخل الحكومات؛ للتأكد من أن آليات الحوكمة (أي القواعد) تسفر عن النتائج المرجوة من الإستراتيجية، والاتساق بين برامج السياسات الداخلية والخارجية للأقطار الإسلامية.

ثانيًا: المقدرة وبناء الوعي في الأمة الإسلامية: من خلال الوعي بالذات الإسلامية، وبالزمان، وبالمكان، وبالآخَر، والنهوض بوعي الأمة يتطلب علمًا يرفع، ووعيًا يجمع، وعملًا يدفع، وذلك من خلال:

١- وضع مناهج النهوض التنموي والاقتصادي في المقررات الدراسية:

Challenges", OECD Paris, ٢٠٢٠, p٣.

الجامعية وما قبلها، بهدف التعجيل بتنمية مهارات الأمن الاقتصادي، والتوعية به في جميع مراحل نظام التعليم الرسمي.

٢- تحفيز تنمية المهارات وتدريب القوى العاملة في العقل الإسلامي، ووضع برامج التدريب على الأمن الاقتصادي، وخطط التنمية الشاملة في كل من القطاعين العام والخاص.

٣-تشجيع الابتكار في مجال الأمن الاقتصادي والتنموي والبحث والتطوير، في منظمات البحوث العامة، والنشر الفعال للنتائج الجديدة له، وللتنمية الشاملة من المنظور الإسلامي.

□

المطلب الثالث

المقومات المتعلقة بتنفيذ السياسات التطبيقية الفعلية لإنجاح الإستراتيجية:

وذلك من خلال الفهم الحقيقي لطبيعة الاستراتيجية، ومعرفة آليات التنفيذ، واستعداد الجهات المنفذة من جميع النواحي، وصولاً إلى عملية المتابعة والتقييم أثناء دورة حياة الاستراتيجية، من أجل الاستفادة من الإيجابيات بتعزيزها، ومعرفة التحدّيات، وكيفية مواجهتها، والتغلّب عليها.

ولضمان تنفيذ ناجح ومستمر للاستراتيجية لا بد من الاستفادة من نتائج المحاولات الأولى، لا سيما ما يتعلق بالتحديات الناشئة، وكيفية مواجهتها، وضرورة التعاون والتنسيق مع جميع الأطراف المعنية من أجل نجاح عملية التنفيذ[١]. وهناك ثلة من العوامل التي تُسهم في إنجاح استراتيجية النهوض التنموي، منها[٢]:

- كفاءة استخدام الموارد الطبيعية بما فيها (الموارد النفطية - والطاقة – والمياه).
- تحديث وتطوير التشريعات - بشكل مستمر- لمواكبة مختلف التطورات.
- تعظيم الشراكة الحقيقية بين القطاعين: العام والخاص.
- التركيز على رفع كفاءة العمالة الماهرة في سوق العمل.
- الاستمرار في ترشيد النفقات، وزيادة كفاءة الإنفاق؛ لتمويل برامج

---

(١) وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠١٨-٢٠٢٢م)، مرجع سبق ذكره، ص٢٩٥.

(٢) وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠١٨-٢٠٢٢م)، مرجع سبق ذكره، ص٧.

ومشروعات التنمية المستديمة.

- رفع مستوى التنسيق والتواصل بين كافة شركاء التنمية، في الداخل والخارج.
- العمل على بناء قدرات التخطيط، ورفع جودة الأداء والإنجاز، وبناء إدارات التخطيط، والجودة؛ لتحسين مستوى النتائج والمخرجات، وتقليل فرص الهدر في الجهود، والموارد، والوقت.
- الاستثمار الأمثل لظروف (طوفان الأقصى) الذي تواجهه الأمة الإسلامية جميعها، وتحويل هذا التحدي إلى فرصة للتعاون، والتعاضد، والصمود، والتحفيز للبناء، وتعظيم قيم العمل والإنجاز الأخوي.

□

الخاتمة وفيها: (النتائج والتوصيات)

أولاً: النتائج:

• البحث في مجال إستراتيجيات النهوض التنموي والاقتصادي للأمة الإسلامية من أهم المسؤوليات الوطنية، لا سيما استراتيجيات البناء والتفعيل، المعتمدة على التصور الأصيل المستمد من مفهوم الإسلام الجامع، الممزوج بالمعاصرة في دائرة الأصالة.

• التنمية الاقتصادية مقصد من مقاصد الشارع الضرورية، والتخطيط لمواجهة متطلبات النهوض التنموي والاقتصادي ليس عاملاً عارضاً نلجأ إليه في ظروف معينة فقط, بل لا بد أن يكون له صفة الاستمرارية بالإعداد المسبق، والتطوير المستمر، القائم على التنظيم الدقيق، وإعادة التقييم.

• أهمية انفتاح الاستراتيجية النهضوية على ثقافات الآخرين، بضوابط شرعية؛ شأن المشروع الحضاري الإسلامي المفتوح على كل الطاقات الإنسانية والمنجزات التقنية والعلمية الأخرى.

• ينبغي أن تكون استراتيجية النهوض الحضاري والتنموي جزء أصيل من المشروع الحضاري الإسلامي الذي هو خطة إنسانية متكاملة؛ لصيانة الحركة الإنسانية للأُمَّة في مستقبلها المأمول، وتكوين الفرد: نفسياً، وتربوياً، وعقلياً، وعقدياً، وقيمياً، وروحياً، وسلوكياً، وتنظيمياً.

• استشراف مستقبل الأمة فريضة إسلامية، وأن يقوم هذا الاستشراف على دراسات مستفيضة، ودقيقة للماضي، ووعي بالحاضر، وإلمام بعلوم التنبؤ الاقتصادي، وأدواته، وأن ينضبط بضوابط علمية، للتمكن من التخطيط الفعال؛ والتعامل مع آثار الأزمات الاقتصادية، والتخفيف من حدتها.

• ثانيًا: التوصيات:

• السرعة في الانتقال من التنظير والافتراضات في المشاريع التنموية والنهضوية، إلى الممارسات والتطبيقات، ومن النظريات إلى السياسات، مع

توعية أبناء الأُمَّة الإسلامية بخطورة التحدي الحضاري الراهن.

- ضرورة الصبر على استراتيجية البناء التنموي والاقتصادي، وفق البناء المعد لها، حتى تؤتي أكلها؛ لأن النُّهوض الحضاري ليس مشروع يوْم وليلة؛ إنَّما هو بنيان يَحتاج إلى عمل دؤوب، ومُحافظة على الإيقاع في البناء، والتَّرميم.

- الاستثمار الأمثل للتهديدات والاضطرابات المعاصرة التي تواجهه الأمة الإسلامية جميعها، وتحويل هذا التحدي إلى فرصة لإعادة التلاحم، والتعاون، والتعاضد، والصمود، ومحفز للبناء، وتعظيم قيم العمل والإنجاز الأخوي المشترك المستديم.

□

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

- ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- ابن عاشور، محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ٢٠١١م.
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي(ت ٦٢٠هـ)، المغني، مكتبة القاهرة، ١٩٦٨م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (ت٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٩٩٣م.
- أبو المكارم، زيدان، بناء الاقتصاد في الإسلام، وكالة الصحافة العربية ناشرون، القاهرة، ٢٠١٨م.
- أبو قطيفة، عبد الرحمن، الاقتصاد الإسلامي والاقتصاديات الوضعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣م.
- الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، (وآخرون)، دليل لوضع إستراتيجية وطنية للأمن السيبراني، رخصة المشاع الإبداعي (CC BY ٣,٠ IGO ٣,٠ IGO)، ٢٠١٨م.
- الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الموسوعة العلمية والعملية في البنوك الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٢م.
- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية، التقرير السنوي رقم (٨)، أبريل، ٢٠١٥م.
- إسماعيل، فادي، الخطاب العربي المعاصر قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٩٩٤م.
- البعلي، عبد الحميد، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار الراوي، السعودية، ط١، ٢٠٠٠م.
- البوعليان، مصعب الخالد ، استراتيجية النهوض والسبيل إلى التقدم، منشور على شبكة الألوكة، تاريخ الاسترجاع: ٢٠٢٣/١٢/٢٨م، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/pyyp8Dy
- تنيره، بكر مصباح، إستراتيجية العمل العربي المشترك: تطورها، أهدافها، تحدياتها، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ع٤٦، يونيو، ١٩٨٦م.

- جامعة الدول العربية ، استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك: منطلقاتها: أهدافها .. أولوياتها .. برامجها.. آلياتها، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، ع٢٥، ١٩٨١م.
- جمعة، مصطفى، التنمية في ضوء مقاصد الشريعة،تاريخ الاسترجاع: ٢٠٢٤/١/٥م، متاح على الرابط التالي: https://٢u.pw/s٦izDPj
- الجندي، أنور، عطاء الإسلام الحضاري، سلسلة دعوة الحق، العدد ١٦٣، السنة (١٤)، ١٩٩٥م.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.
- حماد، نزيه، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، دمشق، ط١، ٢٠٠٨م.
- الخطيب، عبد الكريم، السياسة المالية في الإسلام وصلتها بالمعاملات المالية المعاصرة، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٩٧٥م.
- الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا(ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- الزبيدي، رقية شاكر منصور، التباين بين مفهوم المشروع الإسلامي الحضاري والمشروع العولمي الغربي، مجلة التراث العلمي العربي، العدد الثاني، ٢٠١٥م.
- زريق، برهان خليل، المشروع الحضاري العربي الإسلامي، دار كنعان، ٢٠٠٧م.
- الزمخشري، أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- السكري، محمود إبراهيم، الشخصية المصرية والنهوض الحضاري: رؤية تربوية في التنوير الثقافي والانفتاح علي المسئوليات، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ع١٢٢، إبريل، ٢٠٢٣م.
- سلطان، جاسم، من الصحوة إلى اليقظة: إستراتيجية الإدراك للحراك، مؤسسة أم القرى، المنصورة، ط١، ٢٠٠٥م.
- سلطان، جمال، مقدمات في سبيل مشروعنا الحضاري، دار الوطن، الرياض، ١٩٩٢م.
- سمحان، حسين، الأحكام الشرعية لاستشراف الأزمات المالية، مؤتمر الدوحة السادس للمال الإسلامي، بيت المشورة، الدوحة، ٢٥ فبراير، ٢٠٢٠م.
- شابرا، محمد عمر، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، ترجمة: رفيق يونس المصري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ودار الفكر، دمشق، ط٢، ٢٠٠٥م.

- شعث، نبيل على، الاستراتيجية والإدارة العليا، مجلة نشرة الخريجين، مصر، العدد١٤، أكتوبر، ١٩٦٦م.
- شلبي، إسماعيل عبد الرحيم، أسباب ومعوقات قيام التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية، مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي، القاهرة، ٢٨ - ٢٩ إبريل، ٢٠١٠م.
- شمتنز، باول، الإسلام قوة الغد العالمية، نقله إلى العربية: محمد شامة، دار وهبه، القاهرة، ١٩٩٣م.
- العالم، يوسف حامد، المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، ط٢، ١٩٩٤م.
- عبد الحميد، حسني درويش، الاستراتيجية الأمنية والتحديات المعاصرة، (د.ت)، بدون بيانات نشر.
- عبده، فؤاد، الاستثمار بالوكالة في البيع الآجل في المصارف الإسلامية، دار كنوز إشبيليا، السعودية، ط١، ٢٠١١م.
- عبيد، وليم، الإستراتيجية وأخواتها، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، مصر، العدد١١، مايو، ٢٠٠٨م.
- العزاوي، جنيد ساجد، عوامل النهوض بالحضارة الإسلامية وفق مشروع حضاري متكامل: دراسة فكرية، مجلة الجامعة العراقية، ج٢، ع٤٤، ٢٠١٩م.
- العسل، إبراهيم، التنمية في الإسلام: مفاهيم - مناهج – تطبيقات، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- علي، رند طاهر شكري حسن، دور التخطيط الإستراتيجي في التجربة التنموية في ماليزيا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٢١م.
- علي، سعد محمود، استراتيجية النهوض بالتنمية الاقتصادية والصناعية والتطور التكنولوجي في العراق، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ع٤، نوفمبر، ٢٠١٨م.
- علي، هدى عبد الحميد، اقتصاد التنمية من النظريات إلى الاستراتيجيات والسياسات التنموية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج١٩، ع٢، إبريل، ٢٠١٨م.
- عمر، إبراهيم أحمد، فلسفة التنمية: رؤية إسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، ط٢، ١٩٩٢م.

- عمر، أحمد مختار(ت١٤٢٤هـ)، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.
- عوض، فايزه أحمد سعيد، الاستثمارات العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي: رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة عدن، الجمهورية اليمنية، ٢٠١٠م.
- عيسوي، إبراهيم، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤسساتها، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ٢٠٠١م.
- الغدير، حيدر عبد الكريم، المسلمون والبديل الحضاري، سلسلة قضايا الفكر الإسلامي (٨)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٣، ١٩٩٢م.
- الفاسي، علال، دفاع عن الشريعة، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ٢٠١١م.
- فتيحة، شيخ، الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦م.
- فرحي، محمد، سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام: الإطار العام والمقومات، مجلة الباحث، العدد (٢)، ٢٠٠٣م.
- فيبير، جي جي، مبادئ الاستراتيجية العسكرية، ترجمة: على رمضان فاضل، مكتبة النافذة، القاهرة، ٢٠١٢م.
- لذليذ، حسن هادي، *The Basics of a Strong Cybersecurity Strategy*، ٢٠٢٠م.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت٤٥٠هـ)، الأحكام السلطانية، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، الرؤية العربية للأمن السيبراني: الواقع – التّحديات – الفرص، جامعة الدول العربية، تونس، ٢٠٢١م.
- مهدي، نور سهيل، استراتيجية النهوض الحضاري، مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة، العراق، ع٢٦، ٢٠١٨م.
- مؤسسة فريدريش إيبرت، المتابعة والتقييم: إجابات عملية لأسئلة جوهرية، دكروب للطباعة، بيروت، ٢٠١٤م.
- موسى، أحمد محمد عزب، التنمية المستدامة من مقاصد الشريعة الإسلامية، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف، دقهلية، ج٤، ع٢٣، ٢٠٢١م.

- وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠١٨-٢٠٢٢م): نحو رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠م، دولة قطر، شركة الخليج للنشر والطباعة، الدوحة، ط٢، يوليو، ٢٠١٨م.
- اليوبي، محمد مسعود، مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية، دار الهجرة، السعودية، ط١، ١٩٩٨م.

المصادر الأجنبية:

- *Athapaththu, H.K.S. An Overview of Strategic Management: An Analysis of the Concepts and the Importance of Strategic Management. International Journal of Scientific and Research Publications, Vol. 6, Issue 2,February 2016.*
- *Boffo, R., and R. Patalano."ESG Investing: Practices, Progress and Challenges", OECD Paris, 2020.*
- *Cadbury Committee, Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance, London, Gee and Co Ltd, ١٩٩٢.*
- *Iskander, M. and N. Chamlou. Corporate Governance: A Framework for Implementation, Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region, 2002.*
- *Jofre, S.. Strategic Management: The theory and practice of strategy in (business) organizations. Kgs. Lyngby: DTU Management. DTU Management 2011, No. 1.*
- *Macmillan and CO. Limited: A Modern Dictionary of The English Language, Second Edition, London, ١٩١١.*
- *Sebastian.M, international and Mena wide trends and developments in bank and corporate governance, IFC: corporate governance for banks in Saudi Arabia forum, may, 2007.*
- *Yarger, Harry R. STRATEGIC THEORY FOR THE 21st CENTURY: THE LITTLE BOOK ON BIG STRATEGY. Strategic Studies Institute. U.S. Retrieved 5 Oct 2018.*

***